الأمم المتحدة

A/ES-10/PV.21

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

المحاضر الرسمية

الجلسة **٢١**
الجمعة، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلن استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة عن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، عملا بقرار الجمعية العامة د إ ط -١٠/١٢ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، والذي ينص على أن الجمعية العامة تقرر رفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتا وتفوض رئيس الجمعية العامة الحالي بأن يستأنف جلساتها بناء على طلب من الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، أود استرعاء انتباه الوفود إلى الآتي: الوثيقة A/ES-10/242، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، والوثيقة A/ES-10/243، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز، يعرب فيها عن تأييد حركة عدم الانحياز لطلب استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

جدول الأنصبة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/ES-10/245)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): عملا بالممارسة المتبعة، أود استرعاء انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/ES-10/245، التي تتضمن رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الأمين العام يبلغ فيها الجمعية العامة بأن ١٢ دولة عضوا متأخرة في تسديد اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة، بمقتضى ما تنص عليه المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما، على النحو الواجب، بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-56797 (A)

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مشرعا قرارين (A/ES-10/L.13 و A/ES-10/L.14)

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): تقوم إسرائيل، قوة الاحتلال بارتكاب جريمة حرب كبرى ضد الشعب الفلسطيني، بحجم جريمة ضد الإنسانية، مع بنائها لحائط توسعي على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وينطوي هذا على مصادرة وتدمير آلاف الدونمات من الأرض الفلسطينية؛ وعلى تدمير حياة عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين؛ وعلى الضم غير الشرعي بحكم الأمر الواقع لمساحات واسعة من الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومع استمرار بناء الحائط التوسعي، إذا ما سمح المجتمع الدولي باستمرار هذه الجريمة، ستنفذ إسرائيل الترحيل الفعلي لأعداد كبيرة من المدنيين الفلسطينيين، وستحشر من تبقى من الشعب الفلسطيني في عدة كانتونات مسورة تتخللها حوائط ثانوية أخرى. وستكون بالطبع قد قضت فعليا على وجود دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وعلى إمكانية التسوية السياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفقا لرؤية الدولتين القائمة على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وعلى أساس خط الهدنة لعام ١٩٤٩ أو ما اصطلح على تسمية خط ١٩٦٧.

إن الأمر إذن ذو أهمية فائقة ويتعلق بوجودنا الوطني وبالسلام في المنطقة. إما الحائط أو خريطة الطريق. إما الحائط أو السلام. ويستحيل كلاهما معا.

وبالرغم من الأهمية الاستراتيجية والتاريخية للأمر فشل مجلس الأمن في ممارسة مسؤوليته الرئيسية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين بسبب ممارسة أحد أعضائه الدائمين لحق النقض. لقد منع استخدام حق النقض يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر إذن مجلس الأمن من اعتماد قرار ملزم يعلن الحائط غير شرعي وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي، ويطالب إسرائيل، قوة الاحتلال، بالتوقف عن بنائه وإزالة الأجزاء القائمة منه. وهذا كان الاستخدام الثاني لحق النقض من نفس العضو الدائم خلال أقل من شهر، وهو حق النقض السابع والعشرين على مشاريع قرارات تعاملت مع الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٧٦. والنتيجة العملية لحق النقض هي أن بناء الجدار سيستمر بكل نتائجه الكارثية، ما لم تفعل الجمعية العامة ومنظومة الأمم المتحدة شيئا بشأنه.

وفقا لهذه الخلفية دعونا – المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز – لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة وفقا لصيغة ''الاتحاد من أجل السلام'' بهدف وضع التوصيات اللازمة للأعضاء لاتخاذ الإجراءات الجماعية اللازمة. الآن أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تجاوبكم مع طلب استئناف هذه الدورة الهامة. وأود أن أؤكد هنا: يجب علينا عمل الشيء اللازم. يجب علينا إيقاف الجدار.

لقد بدأت إسرائيل، قوة الاحتلال، في بناء المرحلة الأولى من الجدار في شمال غرب الضفة الغربية المحتلة في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ولشهور عديدة نجحت في تجنب رد فعل حقيقي من قبل المجتمع الدولي نتيجة السرية التي أحاطت بها خطط العمل والانطباع الكاذب الذي ولدته حول تقيدها بخط الهدنة ولو بشكل تقريبي، بالإضافة، بالطبع، إلى استمرار حملتها العسكرية الدموية ضد شعبنا واستمرارها في حملتها الإعلامية والسياسية ضد السلطة والقيادة الفلسطينية، وكلتا الحملتين فرضت أولويات فورية مختلفة على الجانب الفلسطيني وعلى المجتمع الدولي. وبهذا الغطاء قامت إسرائيل، قوة الاحتلال، بالفعل بإنجاز ما أسمته بالمرحلة الأولى،

وأعلنت في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ عن انتهاء ٢٧ كيلومترا من الجدار التوسعي، ثم في نهاية الصيف الانتهاء من كل المرحلة البالغة حوالي ١٥٠ كيلومترا.

تضمن هذا حائطا بطول ٨ كيلومترات شمال القدس الشرقية المحتلة، وحائطا ثانيا إلى الشرق منها، ثم حائط ثالث بطول ١٥ كيلومترا جنوبها، أي شمال مدينة بيت لحم. والثلاثة تخنق وتخرب القدس الشرقية المحتلة وبيت لحم معا.

يتشكل هذا الحائط من عدة مكونات منها في بعض الأماكن حائط باطون على ارتفاع ٨ أمتار تتخلله أبراج مراقبة، ومنها سلسلة من الأسوار بعضها كهربائية وتشمل بعض أو كل ما يلي: خنادق، وطرق ترابية وطرق أسفلتية بعرض خطين للدوريات، وأسلاك شائكة وأجهزة استشعار، ومناطق عازلة، وجميع ذلك بعرض يتراوح ما بين ٧٠ إلى ١٠٠ متر.

لقد تسبب الحائط التوسعي في مرحلته الأولى في مصادرة وتدمير حوالي ١٥ ٠٠٠ دونم، وهي التي أقيم فوقها الحائط مباشرة. واشتملت على اقتلاع أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شجرة، وتدمير ما مجموعه ٣٠ كيلومترا من شبكات المياه. ومع اختراق الحائط عميق في الأرض الفلسطينية والذي وصل إلى ٦ كيلومترات من خط الهدنة عزل الحائط أكثر من ١٠٥ ٠٠٠ دونم مصيرها في حالة عدم إزالة الحائط هو الضم غير المشروع بحكم الأمر الواقع إلى إسرائيل.

إن الأراضي الفلسطينية المصادرة التي أنشئ عليها الحائط، أو تلك التي تم عزلها بين الحائط وخط الهدنة، قد أثرت بشكل تدميري على حياة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ مدني فلسطيني يعيشون في ٦٥ قرية ومدينة على جانبي الحائط، بما في ذلك الفصل الكامل أو الجزئي بين هؤلاء المدنيين وأراضيهم ومصادر مياههم، أو الفصل بينهم وبين باقي الشعب الفلسطيني. بالإضافة إلى منع حركة بعضهم، مثل تسوير مدينة قليقلية بالكامل والسيطرة على الدخول والخروج منها عبر بوابة واحدة فقط تفتح لساعات أمام سكانها البالغ عددهم ٤٠ ٠٠٠.

في الأول من تشرين الأول/أكتوبر قامت الحكومة الإسرائيلية باعتماد مخططات المرحلة الثانية من السور التوسعي. وهي مرحلة تقزّم المرحلة الأولى في مدى التوسع غير المشروع والاستيلاء على الأرض الفلسطينية وباقي النتائج الخطيرة. وستبدأ هذه المرحلة ببناء حائط إلى الشرق من المستعمرات الإسرائيلية غير المشروعة ''أريل'' و ''وكدوميم'' أي أكثر من ٢٢ كيلومترا في عمق الأرض الفلسطينية، ويمكن، بناء عليه، تصور حجم النتائج المترتبة عن ذلك.

إذا سمح المجتمع الدولي بتنفيذ هذه المرحلة من هذه الجريمة الإسرائيلية سيتم الانتقال إلى المرحلة الثالثة والرابعة ليصل طول الحائط إلى أكثر من ٥٠٠ كيلومتر بتكلفة أكثر من مليار دولار. ثم سيبدأ بعد ذلك بناء الحائط شرق الأرض الفلسطينية المحتلة، ليعزلها عن حدودها الدولية مع الأردن، وليسمح بالاستيلاء على وادي الأردن، وليكتمل سور البانتوستانات الثلاثة أو الأربعة على نصف الأرض الفلسطينية المحتلة.

عودة لتأكيد البديهي، إن حائط الضم التوسعي، بأجزائه وكليته، حائط غير قانوني. إن بناءه يمثل انتهاكا للمادة الثانية، الفقرة الرابعة، من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك للمادة الأولى، الفقرة الثانية، من نفس الميثاق. إنه ينتهك المبدأ الثابت في القانون الدولي الذي يحرم الاستيلاء على أراضي بالقوة. وهو ينتهك المادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تمنع قيام قوة الاحتلال بضم جزء من الأرض المحتلة أو كلها. وهو كذلك انتهاك للمادة ٣٣ من نفس الاتفاقية التي تحرم العقوبات الجماعية ضد المدنيين المحميين.

وأخيرا فهو يمثل انتهاكا جسيما للاتفاقية، وفقا للمادة ١٤٧، حيث ينطوي الجدار على تدمير واسع ومصادرة للممتلكات. وبالإضافة إلى كل ما سبق فإنه يشكل انتهاكا جديا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، حجر الزاوية لعملية السلام، وكذلك لاتفاقات أوسلو. هكذا يتضح تماما أن بناء حائط الضم التوسعي من قبل قوة الاحتلال يمثل جريمة حرب، وأؤكد بحجم جريمة ضد الإنسانية.

إن بناء هذا الجدار التوسعي يأتي أيضا مكملا للنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية. إن طبيعتهما واحدة من حيث استعمار الأرض والاستيلاء عليها وضمها. ويأتي الجدار كجريمة حرب كبرى تضاعف جريمة الحرب الكبرى الأخرى، وهي الاستيطان الإسرائيلي في أرضنا، بالإضافة إلى جرائم، الحرب العديدة الأخرى التي ارتكبتها قوة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، وآخرها الجريمة التي ارتكبت في مخيم رفح للاجئين قبل عدة أيام فقط. وتلك الجريمة، كغيرها من الجرائم الإسرائيلية، تبقى أساسا مسؤولية آريل شارون مجرم الحرب، وحكومته، حكومة الحرب.

لقد قامت إسرائيل، قوة الاحتلال، بنقل أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ مستعمر إسرائيلي بشكل غير شرعي إلى أرضنا الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وأسكنتهم في أكثر من ٢٠٠ مستعمرة، أقامتها على أكثر من ٨ في المائة من الأرض المحتلة، غير محيطها وما تحاول السيطرة عليه من أراض إضافية. وأقامت لهؤلاء أبنية تحتية وشبكة طرق التفافية ومكنتهم من نهب ثرواتنا ومياهنا وإرهاب شعبنا. والآن، ومع بناء السور التوسعي، تحاول قوة الاحتلال ضم الأرض الفلسطينية التي يقيم عليها نصف هؤلاء، مع إبقاء آفاق التوسع لباقي المستعمرات ومع تدمير الوجود الوطني الفلسطيني.

فعلت إسرائيل كل ذلك بالرغم من التحريم الكامل لمثل هذا الاستعمار، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول الذي يعتبره جريمة حرب، كما هو الحال أيضا مع نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقامت به بالرغم من أن مجلس الأمن قد أكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة في ٢٦ قرارا طلبت التزام قوة الاحتلال بأحكامها، كما طلب بعضها تحديدا وقف النشاطات الاستيطانية واعتبر ضم القدس الشرقية لاغيا وباطلا.

كيف يمكن وصف كل هذه الجرائم الإسرائيلية؟ هل هي استعمار كولونيالي تقليدي؟ نحن نؤمن أنها أسوأ من ذلك. هل هي نظام فصل عنصري جديد؟ نحن نؤمن أنها أسوأ من ذلك. إنها خليط استفاد من هاتين الظاهرتين البغيضتين، ويشكل المستوى الأسفل في تفكير المستعمر العنصري من أجل تحقيق التوسع والاستعمار وإلغاء الوجود الوطني للسكان الأصليين، في انتهاك جسيم لكل القوانين والمُثل الأساسية، ولميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي الإنساني ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أرجو أن تنظروا في تقرير البروفوسور جون دوغارد، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ حول موضوع الجدار والمستعمرات.

تدعي إسرائيل أنها تبني الجدار التوسعي كإجراء أمني لمنع التفجيرات الانتحارية. هذا ليس فقط سخافة غير منطقية، ولكنها عودة إلى تكرار نفس الكذبة والحجة التي استعملتها إسرائيل عبر السنين لارتكاب كل جرائمها ضد الشعب الفلسطيني، خاصة توسعها واستمرارها في حملة الاستعمار الاستيطاني. تستطيع إسرائيل أن تبني كل الأسوار

في أرضها أو على خط الهدنة، وتستطيع أن ترفعها إلى ٨٠ مترا بدلا من ثمانية صحيح أن هذا كان سيشكل أمرا سيئا للتعايش بين الجانبين، ولكن أحدا ما كان يستطيع القول إنه أمر غير قانوني. لقد فعلت إسرائيل ذلك فعلا، إلى حد ما، حول قطاع غزة المحتل. ولو كان هذا هو الحال بالنسبة للضفة الغربية المحتلة وخط الهدنة لكان من الممكن عندها تصديق أن إسرائيل تقوم ببناء الجدار كإجراء أمني.

من الضروري أن نشير في هذا المجال إلى أن إسرائيل استخدمت في السابق، وبشكل متكرر، حجة الأمن التي لا معنى لها أمام الجمعية العامة ومجلس الأمن، لتبرر حتى نشاطاتها الاستيطانية غير الشرعية في كافة الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧. وقد شهدت الجمعية العامة مرارا عبر السنين استمرار الاستعمار الفعلي لأرضنا بينما استمر الجانب الإسرائيلي في تكرار أن كل هذا عبارة عن إجراءات أمنية.

إسرائيل، قوة الاحتلال، تحاول الآن تكرار نفس الأمر. فبدلا من الإجراءات الأمنية، هناك الآن الإجراءات ضد الإرهاب. بطبيعة الحال، كلنا ضد الإرهاب. وهناك موقف واضح وثابت للقيادة الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في هذا المجال. غير أنه يجب أن يكون واضحا أن سياسات إسرائيل وإجراءاتها هي التي قادت إلى التفجيرات الانتحارية وليس العكس. في حقيقة الأمر لقد بدأت هذه الظاهرة المدانة ٢٧ عاما بعد بدء الاحتلال، وبعد أن فقد شعبنا الأمل في مستقبل أفضل. إن إسرائيل مسؤولة عن تدمير حياة ثلاثة أجيال فلسطينية، ومسؤولة عن تمزيق ذات نسيج مجتمعنا، ومسؤولة عن الظواهر المرضية التي ابتلت المجتمع، ومسؤولة، تحديدا، عن هذه الظاهرة البشعة. وعليها أن تفهم أنه لن يكون هناك حل أمني فقط لهذه الظاهرة. وفي كل الأحوال، وفي الوقت الذي يجب فيه على كل الأطراف أن تأخذ الإجراءات اللازمة لإنهاء مثل هذه الظاهرة، فإنه لا يجوز السماح لإسرائيل، قوة الاحتلال، أن تستغل المعركة ضد الإرهاب الدولي، وأن تستغل حتى ضحاياها المدنيين، كغطاء لإجراءاتها وسياساتها غير القانونية، ولاستمرار الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والتوسع ومنع السلام.

ماذا يمكن للجمعية في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة عمله لإنقاذ الأمل والسلام في المنطقة؟ يجب التعبير عن موقف واضح منسجم مع الإجماع الدولي في معارضة الجدار، بما يساعد على وقفه.

ولكن يمكن للجمعية أيضا، خاصة على ضوء السجل الإسرائيلي الأسود في مجال انتهاكات قرارات الأمم المتحدة وحتى التعامل معها باحتقار، يمكن لها اللجوء إلى محكمة العدل الدولية وطلب رأيها الاستشاري حول التزامات قوة الاحتلال فيما يتعلق بالجدار ووقفه وإزالة الأجزاء القائمة منه، وفقا لأحكام القانون الدولي. نحن نعتقد أن هذه مقاربة ترتكز على التمسك بالسلام والالتزام بالقانون الدولي. ونحن نأمل أن الرأي الاستشاري للمحكمة سيمثل عاملا حاسما في التزام الجميع بأحكام القانون الدولي، وبالتالي دفعهم في الاتجاه الصحيح نحو التسوية السلمية العادلة. ونعتقد بأن الأمم المحبة للسلام والملتزمة بسيادة القانون، بما في ذلك القانون الدولي، لا يمكن إلا أن تكون مع هذه المقاربة.

الفضيحة الحقيقية هنا هي الموقف الإسرائيلي المنفعل ضد هذه المقاربة. لماذا يمكن لأحد أن يكون ضد انخراط الهيئة القانونية العليا في نظام الأمم المتحدة؟ إسرائيل تقول إن هذا سيضر جديا بعملية السلام. تصوروا! وفقا لهذا المنطق المقلوب، فإن إقامة الحائط فعلا، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، والتوسع غير القانوني، لا بأس بها لعملية السلام.

أما الرأي القانوني لمحكمة العدل الدولية فيضر جديا بنفس عملية السلام! لا أريد أن أعلق أكثر، لأننا نثق بمحكمة الجمعية وبالضمير الدولي بالرغم من الضغوط وحتى التهديدات.

فلننقذ الأمل والسلام، متحدين من أجل السلام.

السيد غلرمن (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): لا توجد علاقة للدعوة إلى عقد دورة استثنائية طارئة أخرى للجمعية العامة، انتهاكا للشروط المحددة بالذات في إجراء ''متحدين من أجل السلام''، بما يسمى بفشل مجلس الأمن في اعتماد قرار في الأسبوع الماضي، تماما مثلما أن النداء المحزن الموجه لنا في ختام الخطاب الذي استمعتم إليه من فوركم اليوم من الكيان الإرهابي الأول في العالم لكي نتحد في سلام لا علاقة له بالواقع.

وإذا كان ثمة فشل هنا، فهو فشل مؤيدي مشروعي القرارين – في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة اليوم على حد سواء – في الاعتراف بأن هذا صراع بين شعبين، لكل منهما حقوق والتزامات. وبالتالي فإن هذين القرارين فشلا لأنهما لم يشيرا بصراحة وقوة إلى التزام الجانب الفلسطيني بوقف ممارسته لأعمال العنف. وبمحاولة إجبار هذه الجمعية مرارا وتكرارا على اعتماد نصوص أحادية الجانب تتجاهل الحقيقة على أرض الواقع، فإن مؤيدي مشاريع القرارات تلك لم يعززوا موقفهم في هذا الصراع، بل إنهم، بدلا من ذلك، اضعفوا صوت الأمم المتحدة.

ليس سرا أن السبب الوحيد لرفض مجلس الأمن في الأسبوع الماضي اعتماد مشروع القرار المعروض عليه هو أن مؤيدي المشروع ذاك – وهو نفس مشروع القرار الذي عرض مرة أخرى على هذه الجمعية لاعتماده – رفضوا التفاوض بشأن نص منصف ومتوازن من شأنه أن يشير بشكل سليم إلى مسؤوليات الفلسطينيين في إنهاء دعمهم وتشجيعهم وممارستهم للإرهاب. ورفض خمسة أعضاء في المجلس، بما فيهم عضوان دائمان، تأييد مشروع القرار ذاك. وقد اقترح عضو دائم في المجلس – فعل أكثر مما فعلته أية دولة لتعزيز قضية السلام – أنه ينبغي للنص أن يعالج الإرهاب الفلسطيني. كما دعا إلى تفكيك البنية التحتية للإرهاب، حسب اقتضاء المجتمع الدولي، وقرارات الأمم المتحدة وخريطة الطريق. ولكن بالنسبة لمؤيدي النص، كانت الإشارة إلى تلك الالتزامات الفلسطينية أكثر مما يمكن تحمله.

وإذا كان المجلس لا يمكن أن يستسلم لإملاء من أحد طرفي الصراع، فمن الأفضل المطالبة بإجراء تصويت فوري والإعراب عن الغضب والجري إلى الجمعية – إلى هذه الجمعية – عوضا عن التفاوض بشأن نص أكثر توازنا.

وكان رفض المجلس ابتلاع كل مشروع القرار الأحادي الجانب بشكل صريح سببا للغضب، بدلا من التأمل في النفس. وللأسف أصبح الجانب الفلسطيني واثقا جدا في مقدرته على إساءة استعمال الجمعية وفي دفعه بقرارات أحادية الجانب، مليئة بالحدة والملامة. فهو يأتي إلى هذه الجمعية في كل مرة لتلقي البصم الروتيني عندما يفشل في الحصول على موافقة مجلس الأمن.

من المعروف تماما أن المراقب الفلسطيني يجد صعوبة شديدة في قبول أية إشارة إلى المسؤوليات الفلسطينية، وهي الإشارة التي من شأنها أن تدين بصراحة الإرهاب الفلسطيني وتدعو إلى تفكيك الجماعات مثل حماس والجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى. وبالنسبة للقلة الذين ما زالوا يشكون في أن فشل القيادة الفلسطينية في اتخاذ تدبير واحد للوفاء بالتزاماتها الأخلاقية والقانونية بمكافحة الإرهاب ناشئ من مشكلة في الالتزام وليس في القدرات، فإنني أحثهم على التفكير في السرعة التي نجحت بها القوات الأمنية الفلسطينية

في احتجاز الذين يدعى أنهم مسؤولون عن مقتل المسؤولين الأمريكيين الثلاثة في قطاع غزة الأسبوع الماضي.

وإن لم يكن ذلك كافيا، أشير إلى تقارير صدرت مؤخرا تشير إلى أن قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، والتي تقدر بعشرات الآلاف، كثفت حملتها في الآونة الأخيرة، لا لتقديم الإرهابيين إلى العدالة، بل لاعتقال وتعذيب وإعدام من يسمون بالمتواطئين مع إسرائيل من دون محاكمة. فالمسألة إذا ليست مسألة قدرة بل مسألة إرادة.

وحين واتت الجرأة أعضاء مجلس الأمن لاقتراح أنه من الملائم فعلا لأي قرار يتناول الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أن يشير إلى الالتزامات الفلسطينية بمكافحة الإرهاب، كان ذلك وحده سببا كافيا لعقد دورة استثنائية طارئة أخرى للجمعية العامة لاصطناع قطعة أخرى من الورق لا تحرك عملية السلام إلى الأمام مقدار ذرة واحدة. ولا يهم الجانب الفلسطيني كثيرا على ما يبدو كون هذه القطعة من الورق تتصور واقعا بديلا دون إرهاب من أفظع الأنواع وأشرسها، واقعا قائما على التمتع بالحقوق الفلسطينية دون التقيد بالالتزامات الفلسطينية، واقعا يصور إسرائيل وحدها الشريرة ويصور الجانب الفلسطيني وحده الضحية. لكن هذا ينبغي أن يهم الجمعية وأن يشغل بالها. وبالمثل، ينبغي لها أن تهتم أيضا بسلسلة الأكاذيب التي كررها اليوم المراقب الفلسطيني. وعلينا جميعا أن نذكر أن ترديد نفس الأكاذيب كل أسبوع لا يحولها إلى حقائق.

في بياناتنا أمام مجلس الأمن في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أوضحتُ بإسهاب الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى بناء الجدار الأمني. وموقف إسرائيل في هذا الصدد – والأسس القانونية التي يستند إليها وتفاصيل الحملة الإرهابية التي لا سابق لها ضد مواطنيها والتي جعلت هذا الجدار ضروريا – قد ورد في بيانات إسرائيلية عديدة أمام المجلس وأمام هذه الجمعية، وفي رسائل لا تعد ولا تحصى إلى الأمين العام، وفي منشورات متنوعة وبيانات رسمية متاحة للاطلاع العام. ومن بين النقاط التي أثرناها لمواجهة التأويلات الخاطئة العديدة التي طرحت، أود أن أشير بإيجاز إلى ما يلي.

أولا، إن ضرورة إنشاء حاجز أمني ضد تسلل الإرهابيين هو نتيجة مباشرة لاستمرار الاستراتيجية الفلسطينية لتشجيع الإرهاب والتغاضي عنه بعد أن كلف مئات الأرواح من الأبرياء، ولأنه يهدد آلافا أخرى. وإن نبذ تلك الاستراتيجية هو الذي سيلغي ضرورة الإجراءات الأمنية الإسرائيلية، بما فيها الجدار ذاته، ويمهد الطريق للسلام.

ثانيا، إن الجدار الأمني ثبت أنه من أكثر وسائل اللاعنف الفعالة لمنع الإرهاب في قلب المناطق المدنية. وهذا الجدار إجراء يتفق تماما مع حق الدول في الدفاع عن نفسها الذي تنص عليه المادة ٥١ من الميثاق. ولقد أقر القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القراران ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) بوضوح حق الدول في استخدام القوة في الدفاع عن النفس ضد الهجمات الإرهابية، وبالتالي، فهي تقر حق اللجوء إلى إجراءات لا تنطوي على استخدام القوة لتحقيق ذلك الهدف.

ثالثا، ببناء هذا الجدار، تسعى إسرائيل إلى تحقيق توازن بين حقوق ومصالح السكان المحليين وحق المدنيين في الحياة والحيلولة دون تعرض أجسادهم للتمزيق في انفجار ينفذه مهاجم انتحاري. وإن بناء جدار مماثل في غزة، سبق الاتفاق عليه في إطار الاتفاقيات الإسرائيلية – الفلسطينية ولم تعترض عليه الأمم المتحدة، قد حال بنجاح دون تسلل الإرهابيين إلى إسرائيل. وببناء جدار على شريط من الأرض ظل حتى الآن مفتوحا للتسلل ظهرت فرصة حقيقية لإخراج الإرهاب من المعادلة، وضمان التقليل منه كسلاح لإحباط جهود السلام.

رابعا، إن الاعتبارات الإنسانية لها دور حاسم في إجراء بناء الجدار وتحديد مساره. فإذا أقيم على ما يسمى بالخط الأخضر، والذي لم يكن الغرض منه أبدا أن يكون حدودا دولية، لن يؤدي الجدار مهمته كوسيلة لمنع الهجمات الإرهابية. والواقع أن الإشارة إلى خطوط الهدنة في مشاريع القرارات تلك مضللة بشكل واضح. فلا خط الهدنة ولا ما يسمى بالخط الأخضر يتمتعان بأي مركز قانوني بوصفهما حدودا. ولا ترد إشارة إلى أي منهما في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ولا في الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان، والتي تقتضي منهما التفاوض على حدود آمنة ومعترف بها في إطار مفاوضات المركز الدائم.

خامسا، إن استخدام الأراضي العامة والأراضي غير المستغلة في بناء الجدار كانت له الأولوية القصوى دائما. وفي حالات الاستيلاء على ممتلكات، تم ذلك باتساق كامل مع أحكام محددة في القانون الإنساني الدولي والقوانين المحلية، مع اتباع السوابق التي سجلتها دول أخرى في عمليات استيلاء مماثلة لأغراض أمنية. وليس هناك تغيير في ملكية الأرض. ويتم التعويض عن استخدام الأرض وعن فاقد المحاصيل وأي أضرار أخرى. وثمة حلول فردية، بما في ذلك توفير عشرات البوابات الزراعية ونقاط العبور على طول الجدار. وحقيقة الأمر، أن السكان أتيحت لهم فرصة لم يسبق لها مثيل لا بالتشاور معهم طوال العملية فحسب، بل بتمكينهم من التقدم بعرائض إلى المحكمة العليا الإسرائيلية مباشرة.

سادسا، وبدلا من الحد من حرية الحركة أو تجزئة الأراضي المتلاصقة في الضفة الغربية، فإن الأثر النهائي لهذا الجدار يتمثل في أنه سيحسن الحالة الإنسانية عموما من خلال السماح بتخفيض تواجد القوات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية. والواقع أن وجود هذا الجدار سيمكن من إزالة الحواجز ونقاط التفتيش بدون زيادة التعرض للإرهاب.

سابعا، لقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية مرارا وتكرارا، وأنا أكرر هنا مرة أخرى، أنه ليس لهذا الجدار قيمة سياسية. فالهدف الوحيد منه أن يكون إجراء لإنقاذ الأرواح وحماية المواطنين الإسرائيليين من الإرهاب. وهو لا يضم أية أراض ولا يغير وضع أي أرض، ولا ملكيتها أو المركز القانوني لسكانها. بل إن بعض أجزاء الجدار تمر داخل الأراضي الإسرائيلية ذات السيادة. وإسرائيل ستبقى ملتزمة تماما بالتفاوض على المركز النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة، كما اتفق عليه في الاتفاقات الإسرائيلية – الفلسطينية التي يدعمها المجتمع الدولي، وستثبت أيضا على رغبتها واستعدادها، مثلما كما أثبتت من قبل – مثلا في حالة الانسحاب من لبنان – لتفكيك الجدار أو تغيير مساره، حسب الاقتضاء في سياق تسوية سياسية يتم التوصل إليها بحسن النية.

ثامنا، إن هذا الجدار رد على الإرهاب الفلسطيني، وإن الهدف منه ليس إقامة حدود، بل تهيئة بيئة خالية من الإرهاب يمكن في إطارها الاتفاق على الحدود عن طريق المفاوضات.

لقد قدمتُ هذا العرض الموجز لموضوع أكثر تفصيلا أمام هذه الجمعية مع قدر كبير من التردد. فنحن ندرك تماما أن هذه الجلسة لم تُعقد بناء على دعوة المراقب الفلسطيني بغية الانخراط في نقاش أمين أو لبحث الحقائق أو لدفع عملية السلام قدما. كما أن هذه الجلسة لا تنعقد لوضع حد للإرهاب الذي قتل في حيفا مؤخرا ٢١ من اليهود والعرب من مواطني إسرائيل وثلاثة مواطنين من الولايات المتحدة في غزة قبل أيام قليلة بينما كانوا في طريقهم لمقابلة طلاب فلسطينيين للمنح الدراسية. إن الذين طالبوا بعقد تلك الجلسة إنما يلتمسون الراحة في إلقاء اللوم على الآخرين، وليس الخلاص الكامن في الالتزام بتسوية الخلافات من خلال المفاوضات السلمية وفقا للقواعد الأساسية للمسؤولية المتبادلة والحلول التوفيقية.

وكما لو لم يكن الإصرار على سوء استخدام وقت الأمم المتحدة وإهدار مواردها في قرارات متحيزة كافيا، فإن المراقب الفلسطيني يسعى الآن إلى الاعتماد على هذه الدورة المشكوك في وجاهة انعقادها للموافقة على استغلال هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة – وهذه المرة هيئتها القضائية الموقرة – في طلب مضلل هو من قبيل المناورة للحصول على فتوى منها.

وأي توهم بأن هذا الطلب ناجم عن اهتمام برأي قانوني حقيقي مرفوض بلا جدال ولا يستحق الذكر. ومشروعا القرارين المقدمان إلى الجمعية يزعمان كلاهما الإجابة على السؤال ''القانوني'' جدا المفترض أنه موجه إلى المحكمة، ويحفلان بلغة مشوهة سياسيا واستخلاصات قانونية مفترضة. ولئن كان مؤيدو مشروعي القرارين هذين يسعون بمثل هذا الوضوح إلى حكم مسبق في المسألة المقرر الفصل فيها، أولا بتقريرهم أن السياج – الذي يسمى بشكل مضلل بـ ''الجدار'' – غير قانوني وبعد ذلك يسألون المحكمة عما إذا كان ذلك صحيحا – فإنهم لا يكشفون للجمعية نواياهم الشريرة فحسب؛ بل يعرضون الجمعية أيضا للاستهزاء والسخرية. هل يمكن أن توجد إساءة استعمال أكثر وضوحا للجمعية ولإجراءات الفتوى من أن تتظاهر الجمعية بأنها تطلب التوجيه من المحكمة بشأن مسألة حددت بالفعل إجابتها حيالها؟

إن طلب الفتوى هذا لن ينهض بتوقعات السلام في المنطقة ولا هو مقصود به أن يفعل ذلك. إنه ينطوي على النظر في أمور سياسية في طابعها وفي مسائل معلقة اتفقت الأطراف نفسها على تسويتها من خلال المفاوضات، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). هذا الطلب لن يؤدي إلا إلى تقويض الجهود المبذولة لتسوية النزاع بين الأطراف عن طريق المفاوضات السياسية وإلى تعقيدها وتأخيرها. وما يعنيه هذا الطلب هو محاولة أخرى من الجانب الفلسطيني لصرف الانتباه عن الأمر الوحيد الذي ما زال يمنع تحقيق التسوية السلمية والأمر الوحيد الذي يجعل من الضروري اتخاذ التدابير الإسرائيلية، بما فيها السياج الأمني ذاته: ألا وهو رفض الفلسطينيين المستمر لمكافحة الإرهاب، الذي هم ملزمون قانونيا وأخلاقيا بأن يكافحوه. والزعم بالبحث عن الإنصاف القانوني بينما المسألة قيد المناقشة – التدابير الأمنية الإسرائيلية – ناجمة مباشرة عن انتهاكات الجانب الفلسطيني القانونية إنما هو زعم تفوح منه رائحة النفاق والتزييف.

وفي السعي دون خجل إلى تسييس المحكمة وعرض مسألة موضوع نزاع على المحكمة بصفتها الاستشارية، فإن مؤيدي مشروع القرار هذا يخاطرون بإيقاع ضرر كبير على سمعة واستقلالية وسلطة الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة. إن إساءة الاستعمال الشريرة تلك لإجراءات الفتوى، انتهاكا لشروطها الأساسية المسبقة وهدفها المقصود، ستكون سابقة خطيرة للغاية وليس من شأنها سوى أن تشجع أي طرف في صراع دولي على المزيد من إساءة استعمال محكمة العدل الدولية كسلاح سياسي.

وإذا تضررت سمعة المحكمة بهذه الطريقة، فلن يكون هناك ما يمنع الإحالة العشوائية للمسائل السياسية الحساسة إلى المحكمة دون اتفاق طرفي الصراع كليهما، كما يقتضي النظام الأساسي والقواعد الإجرائية للمحكمة في القضايا الخلافية. وقد اعترفت الجمعية في مناسبات سابقة بخطر تلك المحاولات وطرح مسائل المنازعات بتلك الطريقة، كما رفضت السماح باستغلال المحكمة. وإننا نحث الجمعية على أن تواصل التصرف بهذه الطريقة المسؤولة اليوم.

ولكن المحكمة ليست وحدها التي ستدفع ثمن هذه المبادرة الخاطئة. كيف يمكن لمشروعي القرارين هذين أن يتسقا مع الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة كعضو في

المجموعة الرباعية ومؤيد لخريطة الطريق، التي تعترف بالتزامات كل من الطرفين وتطالبهما بالتفاوض بشأن خلافاتهما وفقا للاتفاقات الموقع عليها؟ كيف يمكن لمشروعي القرارين هذين أن يعززا موقف الجمعية كقوة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب حينما يتجاهلان القتل العمد للمئات من الأشخاص الأبرياء؟

منذ وقت أطول من اللازم، أدت الديناميات في هذه الهيئة وميلها إلى البصم بشكل واضح على المبادرات الأحادية الجانب التي تؤيدها المجموعات الإقليمية القوية إلى تقويض الدور البناء الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التوصل إلى تسوية سياسية في المنطقة. وبصراحة تامة، وجد العديدون أن الأقل إزعاجا هو أن يفضلوا الابتعاد عن المتاعب على التمسك بالمبدأ. وكانت لي محادثات خاصة كثيرة مع الوفود في هذه القاعة لكي أزعم أو أقول غير ذلك.

لكن هذه المهزلة، في نهاية المطاف، لا يمكن أن تساعد الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على الاقتراب من السلام أو على ضمان مساندة المجتمع الدولي لهما في ذلك الجهد. وما فتئت المفاوضات الثنائية المباشرة، المستندة إلى الاعتراف المتبادل بحقوق والتزامات كلا الطرفين، هي الآلية الوحيدة لتحقيق التقدم والفائدة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. والبحث عن ”المنتدى الذي يقدم أفضل صفقة“ لتسييس منظومة الأمم المتحدة والمزيد من تلطيخها إنما هو محاولة أخرى لإلقاء اللوم على الآخرين وتفادي المسؤولية وتسجيل نقاط رخيصة لا يمكن أبدا أن تساعد السلام والتفاهم على النمو.

وإذا أجرينا تقييما نزيها لسجل الجمعية، فلا بد أن نوجه إلى أنفسنا سؤالا واحدا هو: ما الفائدة التي جنيناها من تشجيع رسالة مسببة للشقاق وخلافية عوضا عن رسالة تتطلع إلى الأمام وتحفل بروح إيجابية؟ إننا نأمل بشكل مخلص أن توقف الجمعية الانخراط في تلك الطقوس الرتيبة الضارة. كما نأمل بشكل صادق أن يسمع في نهاية المطاف نداء الرئيس، في بداية الدورة الثامنة والخمسين، بتغليب المبدأ على الانتهازية والموضوعية على التحيز.

أخيرا، أعود إلى السياج وأقول إنني أعتقد أنه لا بد من توجيه سؤال آخر. قبل ثلاثة أسابيع، دفنت أسرة ألموغ. وقد أبيد خمسة أعضاء من ثلاثة أجيال في نفس تلك الأسرة – جد وجدة وأم وحفيدان – إلى جانب ١٦ من الأشخاص الأبرياء الآخرين، بفعل مفجر انتحاري فلسطيني تسلل من فتحة في السياج. ولو كان هناك سياج كامل، لربما ظلوا على قيد الحياة اليوم. إنني أناشد جميع الحاضرين في هذه القاعة أن يتوقفوا للحظة واحدة ويسألوا أنفسهم بكل أمانة: لو كان أولئك الأطفال أطفالكم، ألن تفعلوا كل ما في وسعكم – حرفيا كل شيء – لإنقاذهم؟

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أشكركم، باسم المجموعة العربية، على استجابتكم لعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للنظر في المخاطر التي يشكلها استمرار إسرائيل في بناء الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

قد لا يختلف اليوم عن الأمس كثيرا. ولا بد أن يطرح البعض أسئلة مبررة حول جدوى العودة إلى الجمعية العامة لطرح همومنا ومعاناة شعبنا. بالأمس جئنا إلى الجمعية العامة بعد أن حال استخدام حق النقض دون صدور قرار يطالب إسرائيل بالتراجع عن قرارها بطرد الرئيس الفلسطيني – دعمته الأغلبية الكبرى من الدول الأعضاء في مجلس الأمن. ونعود اليوم لنعرض على الجمعية أخطر تطور تشهده القضية الفلسطينية، ألا وهو قرار إسرائيل استئناف بناء الجدار العازل الذي لا يرتبط بقضم مزيد من أراضي

الدولة الفلسطينية، التي نتطلع جميعا إلى قيامها فحسب، بمقدار ما يعنيه ذلك من قضاء نهائي على فكرة قيام الدولة الفلسطينية بالذات. لقد حال استخدام حق النقض في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر الجاري مرة أخرى دون السماح باعتماد قرار كان متوازنا بكافة المعايير، وكل ما فيه هو مطالبة إسرائيل باحترام مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة واعتبار الجدار العازل غير شرعي، ويجب وقف بنائه.

لقد تحولت الأراضي الفلسطينية المحتلة، طيلة الأسابيع والأشهر الماضية، إلى ساحات حرب حقيقية، ارتكبت خلالها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، جرائم حرب وإرهاب الدولة، واستخدمت فيها قوات الاحتلال الإسرائيلية أسلحتها الفتاكة للانقضاض على المدنيين الفلسطينيين الأبرياء من أطفال ونساء وشيوخ لتقتل بوحشية لا مثيل لها، ما يقرب من ١٠٠ فلسطيني، وتجرح المئات خلال الشهر الأخير فقط. كما مضت القوات الإسرائيلية تلك في ممارسة الهمجية. حيث دمرت حوالي ٣٠٠ منزل في رفح وحدها.

وقد اتبعت إسرائيل في ذلك ممارسات غير قانونية تشكل تجسيدا حيا لسياسات العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، في إطار حملة استيطانية مستمرة في الأراضي المحتلة واستئناف تشييد جدار الغزو التوسعي في الأراضي المحتلة في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

إن أخطر ما في بناء هذا الجدار هو أنه لا يشكل حقائق على الأرض فحسب، بل إنه يفصل أيضا بين الفلسطينيين على جانبي الجدار، ويمنع تواصلهم ويحرمهم من الاستفادة من مواردهم الطبيعية، ويخلق حقائق بيئية جديدة ستنعكس آثارها السلبية في مزيد من الفقر والحرمان والتشرد على الشعب الفلسطيني.

والسؤال الذي يطرح نفسه، بعد أن سمعنا ما سمعنا من ممثل إسرائيل قبل قليل هو: لماذا لا يبنى هذا الجدار على ما يسمى بالخط الأخضر، أو في الأراضي الإسرائيلية؟ وإذا كان ممثل إسرائيل يتجاهل، أو يجهل الإجابة على هذا السؤال، فإننا نقول له إن هذا الجدار هو رمز التوسع والاستعمار وضم أراضي الآخرين بالقوة. أليس من الوقاحة أن يقف ممثل إسرائيل أمام الجمعية العامة ليدعي أن الأراضي الفلسطينية هي أرض مشاع وأملاك عامة تفعل بها إسرائيل ما تشاء بذريعة أمنها واحتلالها؟

إن السكوت أو التستر على مثل هذه السياسات الإرهابية الإسرائيلية لم يعد أمرا مقبولا. فالأعمال العدوانية الإسرائيلية التي تمثلت بقيامها مؤخرا بعدوان لا مبرر له على الإطلاق على قرية عين الصاحب في سورية جاءت كي تزيد من حدة الوضع المتوتر أصلا في المنطقة ولتضعه على حافة التفجر. وقد جاء ذلك العدوان، إضافة إلى التهديد بشن مزيد من الاعتداءات، كمحاولة مكشوفة من قِبَل حكومة الحرب الإسرائيلية لتصدير أزماتها الداخلية الكثيرة ولصرف الانتباه عن فشلها في تحقيق الأمن الذي وعدت الإسرائيليين به.

وسورية التي مارست ضبط النفس ولجأت إلى الشرعية الدولية في مواجهة العدوان الإسرائيلي الأحمق قادرة على الدفاع عن أرضها وكرامتها. ولقد أكد السيد الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، في كلمته أمام القمة الإسلامية في بوتراجايا – ماليزيا على ما يلي:

”لقد أثبتت التجارب، لا سيما الحديثة منها، أن القوة العسكرية لا يمكن أن تشكل بديلا عن السياسة. والأهم من ذلك أنها لا يمكن أن تحل محل العقل. بل هي بحاجة للمزيد منه. فعلى الإسرائيليين أن يستوعبوا ذلك، وأن يعرفوا أنه مهما كبرت قوتهم العسكرية فلن يفلحوا في تحقيق

أهدافهم، ولن يتمكنوا من زرع الخوف في نفوسنا".

إن بناء الجدار التوسعي ما هو إلا استمرار للنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية. ويأتي الجدار كجريمة حرب أخرى. ولأنه غير شرعي بأجزائه وكليته، فهو انتهاك أيضا للمادة الأولى، الفقرة الثانية، والمادة الثانية، الفقرة الرابعة، من ميثاق الأمم المتحدة. إنه انتهاك للمبدأ الثابت في القانون الدولي الذي يحرم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. كما أنه ينتهك المادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تمنع قيام الاحتلال بضم جزء من الأراضي المحتلة أو كلها، وهو كذلك انتهاك للمادة ٣٣ من نفس الاتفاقية التي تحرم العقوبات الجماعية ضد المدنيين المحميين. وهو يمثل خرقا جسيما للاتفاقية وفقا للمادة ١٤٧، حيث ينطوي الجدار على تدمير واسع للأرض ومصادرة للممتلكات الفلسطينية. وينتهك الجدار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي يعتبر حجر الزاوية لعملية السلام. ولذلك، فإن بناء هذا الجدار التوسعي من قبل قوة الاحتلال يمثل جريمة حرب وبحجم جريمة مكتملة العناصر ضد الإنسانية.

تسعى إسرائيل إلى تبرير ممارساتها بزعم مكافحتها للإرهاب، في الوقت الذي تقوم فيه بممارسة إرهاب الدولة، من خلال استهدافها للمدنيين الفلسطينيين دون تمييز بين رجل أو امرأة أو طفل. إلا أن أكثر ما يسيء إلى حملة مكافحة الإرهاب يكمن في استغلال إسرائيل لهذه الحملة وتشويه معانيها، وذلك لصرف الانتباه عن ممارساتها الرامية إلى التوسع وتبرير العدوان. فبموجب المنطق الإسرائيلي أصبح إرهابيا كل من يطالب بالحرية ووقف التوسع والعدوان وإنهاء الاحتلال.

إن رد إسرائيل على قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة أصبح معروفا، وقد استمعنا، قبل لحظات، إلى بيان من ممثليها يعبرون فيه عن ازدرائهم بالشرعية الدولية التي تمثلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. أما نحن فنؤكد لكم، مرة أخرى، إيماننا الذي لا يهتز بالشرعية التي تمثلها الجمعية العامة وقراراتها، التي تشكل أحد المصادر الرئيسية في القانون الدولي. واسمحوا لي أن أعبر لكم، باسم الدول الأعضاء في الجامعة العربية، عن تقديرنا لمواقف التضامن التي سيعبر عنها ممثلو الأسرة الدولية ومطالبتهم إسرائيل بوقف عدوانها وسياساتها التوسعية.

أخيرا نؤكد من جديد أن سوريا وسائر العرب قد اتخذوا قرارا بتبني خيار السلام العادل والشامل في المنطقة، هذا السلام الذي ما زال يصطدم بالعقبات الإسرائيلية الرافضة للسلام والتي تمارس العدوان والاستيلاء على أراضي العرب وممتلكاتهم. فلتكن مداولات الجمعية العامة هذا اليوم فرصة جديدة أمام إسرائيل لإعادة النظر في حساباتها الخاطئة والعمل على تحقيق ذلك السلام العادل والشامل الذي يعيد الحقوق لأصحابها ويحقق الأمن للجميع.

السيد فرهادي (أفغانستان) (تكلم بالفرنسية): بصفتي نائبا لرئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أخاطب الجمعية العامة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

لقد أصبح استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة ضرورياً لأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، آخذة في التدهور. وفي الأسبوع الماضي أدانت الغالبية الساحقة من المتكلمين في جلسة لمجلس الأمن تشييد الجدار الفاصل. ويدفعنا عجز مجلس الأمن المفزع عن ممارسة مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة وعن اتخاذ تدابير حاسمة في هذا الصدد مرة ثانية إلى الرجوع

إلى الجمعية العامة على أمل أن تضطلع الأمم المتحدة أخيراً بمسؤوليتها إزاء قضية فلسطين.

وتقع أجزاء كثيرة من الجدار الذي تشيّده حالياً الحكومة الإسرائيلية شرقي الخط الأخضر. وهو يمتد في بعض المناطق مسافة تصل إلى ستة كيلومترات داخل الضفة الغربية. وفي ٣١ تموز/يوليه أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية عن اكتمال المرحلة الأولى من هذا المشروع الهائل، إذ أن الجدار يمتد بالفعل مسافة تزيد عن ١٤٥ كيلومتراً. ويجرى في أثناء تشييده هدم منازل الفلسطينيين وتجريف شرائح عريضة من الأرض ومصادرتها. وأدى هذا الجزء الذي تم بناؤه إلى مصادرة غير قانونية لنحو ١ ١٠٠ هكتار من أراضي الفلسطينيين كانت تشكل مصدراً هاماً للدخل. ويواجه بعض المزارعين الفلسطينيين الآن إمكانية إنشاء سور إلكتروني/صلب آخر من شأنه أن يحول بينهم وبين سبل الوصول إلى أشجار الزيتون التي تزرعها أسرهم منذ أجيال.

وفي آب/أغسطس الماضي، نشرت السلطات الإسرائيلية أوامر استيلاء من أجل إقامة الجدار الذي يشار إليه باسم ”كنف القدس“. وهكذا يمكن إحالة نحو ٥٠ ٠٠٠ فلسطيني إلى جيوب واقعة على الجانب الإسرائيلي. صحيح أن الجدار يفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولكنه يفصل أيضاً بين الفلسطينيين والفلسطينيين، وهذه هي المأساة الحقيقية.

وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، أقرت الحكومة الإسرائيلية المرحلة الثانية لإنشاء الجدار الممتدة من ألكانا إلى القدس، وستبنى خلالها شبكة منفصلة من الحواجز. ويساور اللجنة القلق بصفة خاصة إزاء الخطط الخطيرة المعدة لإقامة جدار شرقي مستعمرات أرييل وكيدوميم وإيمانويل، أي على مساحة تتجاوز ٢٠ كيلومتراً داخل الضفة الغربية. وتبين الصور المأخوذة بواسطة السواتل أن ما نسبته ٤٥ في المائة من موارد المياه و ٤٠ في المائة من الأراضي الفلسطينية الخصبة سوف تصبح عندئذ في الجانب الإسرائيلي من الجدار.

وإذا سمح بإقامة هذا الجدار، الذي يبنى في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة، فمن شأنه أن يدخل نظاماً تقيد فيه حرية الانتقال إلى درجة بعيدة. فسيقتصر التنقل على حاملي التصاريح، مما يعني أن الفلسطينيين يمكن منعهم من التوجه لأماكن عملهم، كما أنه قد يعوق إيصال الخدمات الأساسية، كالرعاية الطبية والتعليم.

وقد أعربت اللجنة مراراً عن قلقها حيال بناء هذا الجدار. فهو يعني أن مستقبل المفاوضات المقبلة بشأن الوضع النهائي قد حسم مسبقاً، وهو ما يعادل الحيلولة دون أي إمكانية لإنشاء دولة فلسطينية متصلة الأجزاء. ويزيد الاختناق الذي يوجده الجدار من تفاقم المشاكل الاقتصادية والإنسانية التي تواجه الفلسطينيين، كما يزيد من شعورهم بالإحباط والغضب.

وقد ذكرت اللجنة في عدة مناسبات أنها تعارض معارضة مطلقة كلاً من عمليات اغتيال الفلسطينيين خارج نطاق القانون وشن الهجمات الانتحارية على المدنيين الإسرائيليين. وتحيط اللجنة علماً بالشواغل التي أعربت عنها الحكومة الإسرائيلية بشأن أمن مواطنيها وسلامتهم. ووجه المندوب الإسرائيلي بعد ظهر اليوم إلى الجمعية العامة بعض الأسئلة. ولدى اللجنة أيضاً بعض الأسئلة التي تود توجيهها. فإسرائيل لم تجب على السؤال الأساسي، وهو لماذا تبني الجدار على أرض لا تخصها، أي على أرض الشعب الفلسطيني؟ وتثق اللجنة في أن أحداً لن يعارض في أن تنشئ الحكومة الإسرائيلية جداراً بأي حجم غربي الخط الأخضر، أي في إقليمها. ولكن ممثلي إسرائيل حتى الآن، بمن فيهم ممثل إسرائيل الذي خاطب الجمعية العامة اليوم، لم يجيبوا على

السؤال، ولم يتمكنوا من تبرير هذا العمل على نحو مقنع ومعقول، سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة. ونود أن نحصل من إسرائيل على رد موجز ومتسق لا غموض فيه على السؤال المذكور قبل نهاية الدورة الحالية.

وندعو حكومة إسرائيل إلى التوقف عن بناء الجدار وإلى هدم الأجزاء التي تم بناؤها منه بالفعل. ونحث المجموعة الرباعية على أن تبذل قصارى جهدها لإكساب خارطة الطريق زخماً جديداً، فهي الخيار الوحيد الذي سيتيح للإسرائيليين العيش في أمن وللفلسطينيين أن يحصلوا على دولة مستقلة، ويتيح للسلام والاستقرار أن يعمّا المنطقة.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): باسم حركة بلدان عدم الانحياز أود أن أتقدم لكم، سيدي، بالشكر على استئنافكم الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. وقد أعربت حركة بلدان عدم الانحياز عن تأييدها الكامل لطلب المجموعة العربية استئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. ونعتبر هذه الجلسة ضرورية لتمكين عدد أكثر تمثيلا من أعضاء الأمم المتحدة من اتخاذ إجراء حاسم للتصدي لمسألة بالغة الإلحاح تتعلق بالأعمال الإسرائيلية غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعلى وجه التحديد بإنشاء الجدار الإسرائيلي التوسعي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

يؤسفنا أنه تعين استئناف هذه الدورة في وقت قريب جدا من آخر استئناف لها، في أيلول/سبتمبر، نتيجة لإخفاق مجلس الأمن مرة أخرى، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، في اعتماد قرار هام آخر يتعلق بفلسطين. وتشعر حركة عدم الانحياز بخيبة أمل كبيرة لأنه جرى منع مجلس الأمن من إعلان لا شرعية الجدار الإسرائيلي التوسعي ومن المطالبة بهدمه وكذلك وقف أعمال تشييده فورا.

ولسوء الطالع، أن حق النقض استعمل مرة أخرى في مجلس الأمن. وهذه هي المرة السابعة والعشرون التي يستخدم فيها حق النقض ضد مشروع قرار يتعلق بالقضية الفلسطينية. ولا يبشر هذا الاستخدام الأخير لحق النقض بخير لإحراز تقدم نحو حل سلمي عادل ودائم وشامل لإنهاء معاناة الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. ومن سوء الطالع، أن تقاعس مجلس الأمن عن اتخاذ الإجراء اللازم سيعتبره عديدون بمثابة الموافقة على سياسات وممارسات إسرائيل اللاإنسانية القمعية، مما يسمح بانزلاق الحالة بعيدا عن حل الدولتين المتوخى في خارطة الطريق.

وكثيرا ما كررت حركة عدم الانحياز الإعراب عن إدانتها للعنف والإرهاب. ونحن ندين قتل وتشويه المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الذين قتلوا أو أصيبوا في الهجمات الأخيرة في حيفا وغزة. ونشعر بالسخط أيضا وندين تكثيف العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، بما في ذلك العمليات الأخيرة في رفح، التي أسفرت عن قتل وإصابة مدنيين أبرياء وتدمير بيوت ومبان ومرافق فلسطينية عديدة. ونود أن نعرب عن تعازينا لأسر ضحايا هذه الأعمال الحمقاء – سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين أو أمريكيين.

ونرى أن من الضروري مرة أخرى أن نذكر الجمعية العامة بأن جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي الدائر ليس الإرهاب. إنه احتلال إسرائيل غير الشرعي المستمر لفلسطين. ويجب أن ينظر إلى الأعمال الإسرائيلية على حقيقتها. فالأعمال الإسرائيلية الراهنة لا تقود إلا إلى استنتاج واحد – إنها تهدف إلى إطالة أمد احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية. ولا يجوز للجمعية العامة أن تحيد ببصرها عن ذلك. فالجدار الإسرائيلي التوسعي شيد ولا يزال يشيد على الأراضي الفلسطينية، ولا يمكن أن يبرر بوصفه تدبيرا لمنع الهجمات الإرهابية التي تستهدف المواطنين

الإسرائيليين. ويجب ألا يسمح لإسرائيل بأن تستخدم الأمن كذريعة لضم أراضٍ فلسطينية.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا موقفها من الجدار الإسرائيلي التوسعي، كما عبر عنه بوضوح أثناء مناقشة مجلس الأمن في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وباختصار، نكرر القول إن الجدار الإسرائيلي التوسعي المشيد على الأراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعي، ويجب هدمه ووقف المضي قُدما في تشييده فورا للأسباب التالية.

أولا، إن الجدار، الذي شيدت أجزاء منه في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة، يخل بخط هدنة عام ١٩٤٩، ولذلك، فإنه غير شرعي بمقتضى القانون الدولي. ثانيا، ينتهك الجدار انتهاكا خطيرا اتفاقية جنيف الرابعة لأنه ينطوي على ضم غير شرعي بحكم الواقع لمناطق واسعة من الأراضي والموارد الفلسطينية، وعلى تشريد عدد كبير من المدنيين الفلسطينيين والتمادي في حرمان الفلسطينيين من حقوق الإنسان، مما يسفر عن زيادة العواقب الإنسانية الوخيمة على شعب محروم أصلا.

ثالثا، يمثل الجدار عقبة رئيسية أمام تنفيذ خارطة الطريق، لأنه يقوض إنشاء دولة فلسطينية مجاورة قادرة على البقاء، مما يقضي على إمكانية تحقيق حل الدولتين.

رابعا، يمكن للجدار أن ينهي عملية سلام الشرق الأوسط، لأنه يمتلك إمكانية إثارة أعمال عنف متزايدة بشكل لم يسبق له مثيل بين الفلسطينيين الذين يعانون من اضطهاد شديد فيما يبذلونه من جهد يائس للبقاء على قيد الحياة في ظل القمع الوحشي للحكومة الإسرائيلية.

وتناشد حركة عدم الانحياز هذه الهيئة دعم مشروعي القرارين المعروضين علينا. ونرى أن فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن واجب إسرائيل القانوني بوقف تشييد الجدار قد توفر رأيا مستقلا ومحايدا حول الوضع القانوني للجدار، على أساس القانون الدولي ومراعاة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ونظرا لأن المحكمة هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، الذي قام دون شك بدور هام في تعزيز السلام والوئام بإعلاء سيادة القانون، ستكون المنتدى الملائم لتقديم رد عادل على هذه المسألة، لتعزيز الجهود الدبلوماسية التي اضطلع بها والتي تكاد تستنفد.

ونناشد الجمعية العامة أن تحشد ما يلزم من إرادة سياسية وحكمة وشجاعة لتقوم بما هو صحيح وعادل تجاه شعوب المنطقة. ويجب أن تعمل كل ما في وسعها لمنع حدوث مزيد من التدهور في الحالة على الأرض. ونخشى من التبعات التي لا مفر منها إذا استمر تشييد الجدار على طول المسار المخطط له. وتعتقد حركة عدم الانحياز اعتقادا راسخا أن اعتماد مشروعي القرارين المتعلقين بالجدار سيرسل رسالة قوية إلى إسرائيل، معلنة معارضة المجتمع الدولي القوية لتشييد الجدار التوسعي، الذي يخل بخط هدنة عام ١٩٤٩.

وستبرهن هذه الرسالة أيضا على نحو ملموس على قلق الجمعية العامة وتعاطفها مع محنة الفلسطينيين الصعبة، الذين عرضهم وجود الجدار وتشييده لحرمان شديد، ومحنة سكان مدينة قلقيلية وآلاف آخرين غيرهم في البلدات والقرى الفلسطينية والمزارعين الذين أصبحوا تقريبا سجناء خلف هذا الجدار وأسيجته وخنادقه وطرقه الأمنية.

وسيكون من المؤسف جدا والمأساوي فعلا إن أخفقت الجمعية العامة في تحمل مسؤوليتها في إقامة العدل وتعزيز السلام ومنع حدوث مزيد من التضحية بالشعب الفلسطيني. ويجب إقامة العدالة في فلسطين. ويجب أن نكون جادين في ضمان نجاح خارطة الطريق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أعلن أن الجمعية العامة معروض عليها، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، مشروعي قرارين صادرين بوصفهما الوثيقتين A/ES-10/L.13 و A/ES-10/L.14، اللتين يجري توزيعهما حاليا في هذه القاعة.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن تقديره لكم، السيد الرئيس، لعقدكم مرة أخرى هذه الدورة الاستثنائية الطارئة ردا على الأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وأود أيضا أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلت به ماليزيا باسم حركة عدم الانحياز.

للمرة الثانية في هذه المرحلة المبكرة من الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، نجتمع لأن مجلس الأمن فشل مرة أخرى في النهوض بالتزاماته تجاه السلم والأمن في الشرق الأوسط. فقد أحبط فيه بحق النقض مشروع قرار يدين تشييد جدار عازل في فلسطين.

على العكس مما استمعتم إليه الآن، سيدي، فإن الجدار الذي نتحدث عنه اليوم يفصل الفلسطينيين عن مزارعهم وأماكن عبادتهم، ويفصل حتى الأسر بعضها عن بعض، وكل ذلك في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وتحتاج هذه الجمعية إلى أن ترسل رسالة واضحة وقوية ضد جدار الفصل هذا الذي تشيده إسرائيل لدعم استمرار احتلالها للضفة الغربية وغزة. كما ينبغي لنا أن نؤكد أن الأمم المتحدة تدين إدانة لا لبس فيها جميع الأعمال الإرهابية في الشرق الأوسط، بما فيها التفجير الانتحاري المروع في حيفا والهجوم على الدبلوماسيين الأمريكيين في غزة.

إن الإسراع ببناء الجدار الفاصل، وكذلك توسيع المستوطنات غير القانونية على الأرض الفلسطينية، يشكلان عملية ضم لا تتفق والتزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق التي أعدتها اللجنة الرباعية وقبل بها المجتمع الدولي.

فالمستوطنات والجدار الفاصل يخلقان حقائق جديدة غير مقبولة على الأرض، ويضمان إلى إسرائيل أرضا فلسطينية على حساب الشعب الفلسطيني. وكما ذكر كريس باتين، مفوض اللجنة الأوروبية مؤخرا، تظهر الصور التي تم التقاطها بالأقمار الصناعية أن ٤٥ في المائة من موارد المياه الفلسطينية، و ٤٠ في المائة من الأراضي الزراعية الفلسطينية و ٣٠ في المائة من الفلسطينيين أنفسهم سيقعون في النهاية في الجانب الإسرائيلي للجدار الفاصل. وحقيقة أن فلسطينيين عديدين قد تم ترحيلهم إلى قطاع غزة، أو اضطروا حتى إلى الفرار من أراضيهم تسهم في تخفيض عدد السكان في فلسطين.

ليس من المدهش على الإطلاق أن كارثة إنسانية توشك أن تحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويبدو أن المستوى المخيف لأعمال العنف يغذيه الفقر المدقع والعزلة اللذان يعاني منهما الفلسطينيون كل يوم. كما يعاني الفلسطينيون على الدوام من الإهانات المتصلة بالإغلاق المتكرر للمدن، وحظر التجول والاحتجاز العشوائي. وقد حرموا من مصادر عيشهم وأراضيهم الزراعية ومن بيوتهم. وقد أدى الهجوم الإسرائيلي الأخير على رفح، على سبيل المثال، إلى تحويل ١٥٠٠ فلسطيني آخرين إلى مشردين.

وعلى الرغم من الأوضاع المحبطة التي تسود الشرق الأوسط، فنحن نستمد التشجيع لأنه ما زال هناك فلسطينيون وإسرائيليون يؤمنون بالتسوية السلمية عن طريق التفاوض. وتستمر المحاولات لدى فلسطينيين وإسرائيليين لنبذ كل أشكال العنف، والتخويف والتحريض، وللتحاور

بشأن مستقبل الشعبين. ونحن نعتبر أنفسنا من بين الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي التي تؤمن بتسوية سلمية تفاوضية في الشرق الأوسط، تقود إلى قيام دولتين تعيشان بسلام جنبا إلى جنب، وضمن حدود آمنة، وهما دولة إسرائيل ذات السيادة ودولة فلسطين ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

وقد أوضحت الدول الأعضاء أثناء الجلسة السابقة للدورة الاستثنائية العاشرة المستأنفة، أن مجلس الأمن قد فشل من جديد في أداء واجبه بالمحافظة على السلم والأمن في الشرق الأوسط. ونثق بأن هذه الجلسات المستأنفة ستؤيد القرارات المعروضة على الجمعية العامة وستدين بناء إسرائيل للجدار الفاصل على الأرض الفلسطينية.

ونعتقد بأننا بمناقشتنا للحالة في الشرق الأوسط لا نبدد موارد الأمم المتحدة، ولا نخص إسرائيل بمفردها بالنقد غير المنصف الذي لا نهاية له. فهذه المناقشة تدور حول إنقاذ الأرواح في الشرق الأوسط – أرواح الإسرائيليين، وأرواح الفلسطينيين. وأقل ما يمكن للشعب الفلسطيني أن يتوقعه من الأمم المتحدة، هو أن نعتمد القرارات المعروضة على الجمعية العامة بأغلبية ساحقة. ونظرا للقرار الذي اتخذه مجلس الأمن، لم يبق أمام الشعب الفلسطيني جهة أخرى يعرض عليها قضيته سوى الجمعية. وإذا لم نفعل شيئا، فإننا سنرسل إلى إسرائيل رسالة غير مقصودة مفادها أنها تستطيع أن تفعل ما تشاء ضد الشعب الفلسطيني بمنأى عن العقاب.

السيد بارنوهادينينغرات (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري لكم، السيد الرئيس، على عقد الجلسة العامة الحادية والعشرين للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. والواقع أن هذه الجلسة عاجلة جدا وجاءت في أنسب وقت إن كنا نريد الحيلولة دون انزلاق المنطقة إلى دوامة عنف أعمق. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا باسم حركة عدم الانحياز.

نتذكر جميعا أن مجلس الأمن فشل في الأسبوع الماضي في اعتماد مشروع قرار يتضمن، من بين أمور أخرى، إعلانا من مجلس الأمن بأن بناء إسرائيل للجدار في الأراضي المحتلة عمل غير قانوني بموجب القانون الدولي ويجب وقفه وعكس آثاره. وإن فشل المجلس في اعتماد مشروع القرار زاد من استياء الفلسطينيين، بعد أن خيب مجلس الأمن آمالهم في الشهر الماضي، خاصة فيما يتعلق بالإخفاق التام بشأن مشروع القرار الخاص بقرار إسرائيل بإبعاد ياسر عرفات من الأراضي المحتلة. وقد شهدنا، المرة تلو الأخرى، حقيقة أن مجلس الأمن عاجز عن إجبار إسرائيل على قبول شروط من شأنها أن تؤدي إلى تسوية عادلة ومنصفة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ولذلك يود وفدي أن يسجل أسفه العميق لفشل المجلس في اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2003/980، بشأن بناء الجدار. ونعتقد بأن المجلس قد وجه إلى إسرائيل رسالة خاطئة.

وقد أوضحت المناقشة قبل التصويت على مشروع القرار خطورة السياسات الإسرائيلية المتبعة مؤخرا على سلامة المجتمع الفلسطيني وعلى توقعات إقامة الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن الواضح بجلاء أن بناء الجدار يستهدف ما هو أبعد من التدابير الأمنية. فهو بمثابة ضم غير قانوني بفرض الأمر الواقع لمساحات واسعة من الأرض الفلسطينية المحتلة. إن مواصلة إسرائيل لهذا النوع من السياسات الطائشة تشكل تهديدا خطيرا لخارطة طريق اللجنة الرباعية، المبنية على أساس الأداء، والهادفة إلى تسوية دائمة

للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس الدولتين، والتي صدرت في العام الماضي.

وتود حكومتي، في هذا الصدد، أن تكرر تأييدها لفكرة إنهاء الصراع على أساس خارطة الطريق وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ولجلاء أية شكوك، يكرر وفدي التأكيد على أن المحطة الأخيرة لخارطة الطريق، كما جاء في نصها ، هي ''تسوية نهائية وشاملة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بحلول العام ٢٠٠٥''. وستسفر التسوية التي يتعين أن يتفاوض بشأنها الطرفان عن ظهور دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل ومع جيرانها الآخرين في سلام وأمن. وتحقيقا لهذه الغاية لا بد أن توقف إسرائيل ممارساتها الشريرة، بما في ذلك تشييد الجدار، لأنها تتناقض مع خريطة الطريق وتقوضها. وإضافة إلى ذلك، لا بد من هدم أجزاء الجدار التي اكتمل تشييدها. ومن الأهمية بمكان أن تدرك إسرائيل هذه المسؤولية الهامة في هذه العملية.

أخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن أمل وفدي المخلص في أن تعتمد الجلسة العامة الحادية والعشرون للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/ES-10/L.13 و A/ES-10/L.14. ويعتقد وفدي بقوة أن اعتماد هذين المشروعين من شأنه أن يمهد طريقا جديدا للطرفين المعنيين يعيدهما إلى طاولة المفاوضات.

السيد فدايفرد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أعرب، بالنيابة عن وفد منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، عن الشكر لكم، السيد الرئيس، على استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

إن بناء نظام الحكم الإسرائيلي للجدار العازل في عمق الأرض الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى الاستمرار في تشييد المستوطنات اليهودية في الأرض المحتلة ذاتها، يمثل انتهاكا آخر للقانون الدولي والحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. وما الجدار إلا وسيلة أخرى لتحقيق الهدف الإسرائيلي المتمثل في حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الوطنية الأصيلة، وهو بذلك يترك أثرا خطيرا على جميع جوانب القضية الفلسطينية.

الطريق الذي يسلكه الجدار يفسح المجال لمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية. وعلى ذلك فالجدار عمل ظاهر للعيان وواضح من أعمال ضم الأراضي تحت ستار الأمن. وهناك مخاوف خطيرة من أن الفلسطينيين المتضررين بالجدار سيجدون الحياة لا تطاق ويضطرون للرحيل، فينتج عن ذلك جيل جديد من اللاجئين.

إن سياسة بناء الجدار جزء مكمل للسياسة التوسعية المتمثلة في بناء المستوطنات اليهودية غير الشرعية في الأرض المحتلة. والمستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية، التي شيدت ضد إرادة المجتمع الدولي، ستكون المستفيد الرئيسي من الجدار. وبالمثل، تتوسع المستوطنات اليهودية غير الشرعية بالتوازن مع استكمال الجدار الذي يؤبد العنصرية. وتشير التقارير الصحفية الأخيرة إلى أن إسرائيل تشيد مئات المنازل الجديدة في الضفة الغربية، مما يقوض خريطة الطريق وجهود رعاتها ويضعف الثقة بها وبتلك الجهود.

كما توضح سياسة بناء الجدار العازل أن النظام الإسرائيلي لم يكن جادا بشأن السلام مطلقا، وأنه سعى دائما إلى تخريب فرص إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة.

ولا يجوز لأحد أن يفترض أن عواقب مشروع الجدار سيشعر بها الفلسطينيون وحدهم. فلا شك أن الجدار العازل، إذا لم يوقف تشييده، سيترك آثارا رهيبة على جميع

جوانب القضية الفلسطينية وعلى الوضع في الشرق الأوسط بأسره. ومع استمرار السياسات الإسرائيلية اللاإنسانية القمعية ومواصلتها بلا هوادة ضد المدنيين الفلسطينيين، ستكون عواقب الظلم الشديد الذي ينطوي عليه الجدار العازل وخيمة عليهم وعلى المنطقة بأسرها. فمن شأن ذلك أن يجعل الفلسطينيين يشعرون بخيبة أمل أكبر تجاه جهود السلام الدولية، وذلك من شأنه أن يفضي إلى المزيد من تدهور الحالة في الأرض المحتلة. ولاشك أن تدهور الحالة في المناطق الفلسطينية، سيزيد بدوره من تردي الوضع في الشرق الأوسط بأسره، المضطرب بالفعل والذي يعاني، ضمن أمور أخرى من عواقب المغامرات في العراق.

لقد حرّم القانون الدولي الغزو وحيازة الأراضي بالقوة. وأعاد مجلس الأمن، في مناسبات عديدة، التأكيد على ذلك التحريم. وبالمثل، تمنع اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، تغيير الأراضي المحتلة أو ضمها.

ومن دواعي الأسف أن استخدام حق النقض في مجلس الأمن مرة أخري، في الأسبوع الماضي، قد حال دون اعتماد مشروع قرار كان سيطلب إلى إسرائيل أن توقف بناء الجدار العازل وأن يهدم ما بني منه. ومن غير المقبول أن يظل مجلس الأمن مشلولا إزاء هذه الأزمة الخطيرة التي تتسم بأعلى الأولويات الدولية وتتسبب في زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط بأسره. ويشعر العالم كله، ولاسيما الناس في الشرق الأوسط، بالحيرة إزاء المدى الذي وصل إليه تطبيق المعايير المزدوجة والانتقائية في شتى القضايا المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

إن بناء الجدار جريمة صارخة من شأنها أن تزيد مستوى العنف، وهو محاولة متعمدة لتوجيه ضربة أخرى ضد أي أمل في سلام حقيقي. ونعتقد بأنه ينبغي للجمعية العامة أن تبذل قصارى جهدها، بما في ذلك أن تلتمس فتوى استشارية من محكمة العدل الدولية بشأن تشييد الجدار، لمنع الإسرائيليين من تنفيذ قرارهم.

السيد رودريغز باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): لقد أضحي من الضروري أن تجتمع الجمعية العامة، مرة أخرى، على أساس طارئ نتيجة لاستخدام الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن. وفي ٢٧ مناسبة، لجأ وفد الولايات المتحدة إلى حق النقض ليحول دون تنفيذ قرارات مجلس الأمن ويمنع الاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق. وبذلك يضع الجهود الرامية إلى حماية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في وضع حرج. وإن السجل التاريخي الطويل من الاحتلال، والاعتداءات، والمستوطنات غير الشرعية، والانتهاكات الكبيرة والصارخة والمنتظمة لحقوق الإنسان، وإرهاب الدولة، والقتل خارج إطار القانون، والخنق الاقتصادي والضرر المادي والأخلاقي بسبب رفض إسرائيل المتواصل للامتثال لفترة تزيد على خمسة عقود لأحكام قرارات متعددة صادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، تضاعفت آثاره في الأشهر الأخيرة بعمل خطير للغاية ومرفوض هو: تشييد جدار عازل على أرض فلسطينية.

لقد حدد إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، المرفق بقرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥)، عدم مشروعية ضم الأراضي بالقوة، وهو مبدأ من مبادئ القانون الدولي. ولهذا السبب يرفض المجتمع الدولي دائما الاعتراف بالمستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة وبضم إسرائيل للقدس الشرقية والجولان، حسبما أكدته قرارات مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١). وفي تلك الحالات، فإن رد فعل المجتمع الدولي الذي عبر عنه من خلال الأمم المتحدة كان واضحاً وحازماً. ومع ذلك فإن الضم

الذي تنفذه إسرائيل على مرأى منا جميعاً لم يواجه بالإدانة بنفس القوة بعد.

إن إسرائيل تصور بناء الجدار الفاصل بينها وبين الأراضي الفلسطينية المحتلة على أنه إجراء أمني. ولو كان هذا الجدار يشيد على طول ما يسمى بالخط الأخضر – الذي يشير إلى الحدود المنشأة في عام ١٩٦٧ بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة – فإنه لن يكون مقبولاً كذلك. ولكن هذا الجدار يُبنَى في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويقتطع نحو ٧ في المائة من مساحتها، بما في ذلك الأراضي الزراعية والموارد المائية والقرى.

إن بناء الجدار الفاصل، وتوسيع المستوطنات، وشق الطرق الأمنية فيما بين المستوطنات وبينها وبين إسرائيل يشكل توسعا إقليميا واضحاً، على حساب الشعب الفلسطيني وحقه الثابت في تقرير المصير، وحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة. وفضلا عن ذلك، فإن بناء هذا الجدار يكشف حقيقة الموقف الإسرائيلي الرافض لعملية سلام حقيقية.

ومن شأن إنشاء حواجز مادية جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إبعاد احتمالات التوصل إلى تسوية نهائية وعادلة لهذا الصراع. إن تحويل أراضي فلسطين المحتلة إلى بانتوستانات تفرض تعديلات جديدة على أرض الواقع إنما تزيد من تعقيد المفاوضات التي يحتمل أن تجرى في المستقبل حول الوضع النهائي، وتحرم الفلسطينيين من إمكانية إقامة دولتهم على أراض متلاصقة. إن العنف واستخدام القوة لا يمكن أن يؤديا إلى الحل الذي ينتظره العالم لصراع كان يمكن أن يحل قبل سنوات عديدة لو كان مجلس الأمن أكثر حزماً، ولو لم تَسُد في هذه الهيئة سياسية الكيل بمكيالين، ولو لم يحل استخدام حق النقض المعوق دون اتخاذ إجراءات مناسبة لتحقيق انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة وإقرار السلام الذي يصبو إليه الشرق الوسط.

وتؤكد كوبا مرة أخرى دعمها الثابت لقضية الشعوب العربية وتعرب عن تضامنها الكامل مع كفاحها ومقاومتها ضد الاحتلال الأجنبي. وتأمل كوبا أن تعتمد الجمعية العامة الإجراءات اللازمة حتى يتسنى وقف بناء الجدار فوراً؛ وحتى يتسنى لمحكمة العدل الدولية أن تصدر حكمها بهذا الشأن؛ وحتى يتسنى استرداد جميع الأراضي العربية المحتلة في قطاع غزة والضفة الغربية والجولان السوري؛ وحتى يتسنى وضع حد للاستفزازات والاعتداءات الإسرائيلية ضد لبنان وسوريا؛ وحتى يتسنى ضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين؛ وحتى يتسنى إزالة المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة، وحتى يتسنى للشعب الفلسطيني أن يمارس حقه المشروع في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

السيد نيانغ (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يطيب لي أن أعرب عن خالص امتنان وفد بلادي لكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم المحمودة بعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة بشأن الإجراءات غير القانونية التي اتخذتها الدولة اليهودية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بدايةً، وبالنيابة عن بلدي، أود أن أعرب عن تأييدي الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا في وقت سابق باسم حركة عدم الانحياز.

إن غطرسة قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين الأبرياء بلغت ذروة جديدة باستعراض إسرائيل للقوة من خلال بناء ما يسمى بجدار أمني في الضفة الغربية المحتلة وبالقرب من القدس الشرقية. وإلى جانب عمليات الاعتقال التعسفي والإبعاد والإغلاق بجميع أشكاله، وتدمير البنى التحتية والقتل المستهدف، فإن مشروع بناء هذا الجدار يبدو بدعة جديدة في ترسانة أدوات القمع الذي تمارسه

إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الذي بدأ يشعر بالإحباط بعد تخلصه من الأوهام.

وطبقاً لأقوال السلطات الإسرائيلية ذاتها، فإن حائط العار هذا يمتد بطول ١٤٥ كيلومتراً في مرحلته الأولى وحدها، مما يؤدي إلى هدم العديد من البيوت الفلسطينية ومصادرة أكثر من ١ ٠٠٠ هكتار من الأراضي الفلسطينية المعروفة بخصوبتها الشديدة. ونتيجة لهذه العملية أيضاً، فإن ٥٠ ٠٠٠ فلسطيني وجدوا أنفسهم، بين ليلة وضحاها، تحت الولاية القضائية الإسرائيلية – وبعبارة أخرى، أصبحوا أغرابا في أراضيهم. ومن المعروف بالفعل أن الحكومة الإسرائيلية تخطط لتنفيذ المرحلة الثانية لبناء حائط إلكانا في القدس، إلى الشرق من مستوطنات أرييل وكدوميم وإيمانويل، في مناطق تقع على عمق ٢٠ كيلومتر داخل الضفة الغربية.

وهذا استفزاز جديد من شأنه إحياء شعور الشعب الفلسطيني بالسخط والمهانة، وتسميم أجواء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الذين يفترض أن يتعايشوا رغم كل ذلك. ووفدي يطالب بتعبئة المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة – وخاصة مجلس الأمن – ووسطاء اللجنة الرباعية، لحمل الحكومة الإسرائيلية على الإصغاء إلى صوت العقل، ومطالبتها بأن توقف بناء جدار الخلاف هذا فوراً وأن تهدم بالكامل ما تم بناؤه في مراحله الأولى.

إن اقتناعنا – الذي لا يستلهم ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل وصوت الحكمة أيضا – هو أننا لن نضمن الاستقرار والسلام إن لم تستند إجراءاتنا إلى الشرعية والقانونية. لكن هذا الخيار يقوم على أساس من الشجاعة ووضوح الرؤية. ويحدوني الأمل بأن الدولة اليهودية ستتخذ ذلك الخيار، عاجلاً وليس آجلاً، – ضمانا للرخاء والوئام المشتركين.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي يشعر بعميق القلق إزاء التطورات المفزعة في الشرق الأوسط. فالأحداث المأساوية التي وقعت هناك مؤخراً تدل على ارتفاع حدة التوتر بشدة في العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية. وثمة خطر حقيقي من أن يتسع الإطار الجغرافي للمواجهة وأن تتزلق فيه بلدان أخرى، مما قد يفضي إلى عواقب أكثر مأساوية بالنسبة لأمن المنطقة وسائر المجتمع الدولي. واستمرار تصعيد التوتر في المنطقة يسبب أضراراً جسيمة لكل الأطراف في الصراع وللجهود الرامية إلى تسويته. ولابد من اتخاذ تدابير أكثر قوة من جانب المجتمع الدولي بغية درء السيناريو الأسوأ.

وكما قلنا مراراً وتكراراً في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة، تدين روسيا كل أشكال العنف والإرهاب وترفض تماماً أي تدابير أحادية في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك بناء ما يسمى الجدار الفاصل. وعلى أساس هذا الموقف تحديداً، دعت روسيا إلى أن يقوم مجلس الأمن بعمل ملائم إزاء التطورات الخطيرة في الشرق الأوسط. ومن الضروري الآن حض الأطراف على أن تضع حداً للمواجهة فوراً وأن تستأنف العملية السياسية، التي ينبغي أن يكون هدفها النهائي التوصل إلى تسوية شاملة في المنطقة.

إن المهمة التي تنتظرنا هي أن تنفذ في أسرع وقت خارطة الطريق التي وضعها الوسطاء الدوليون في إطار المجموعة الرباعية ووافق عليها الطرفان. ولا بد أن ينبذ الفلسطينيون والإسرائيليون أي إجراء قد يتعارض مع روح ونص خارطة الطريق. وبالترافق مع الجوانب الأخرى للتسوية في الشرق الأوسط، ستناقش هذه المسالة في الزيارة المقبلة لرئيس وزراء إسرائيل، أرييل شارون، إلى موسكو.

وخلال المؤتمر الوزاري للمجموعة الرباعية الذي عقد في أيلول/سبتمبر هذا العام في نيويورك، اقترح وزير

خارجية روسيا، السيد إيغور إيفانوف، الموافقة على خريطة الطريق بقرار من مجلس الأمن. وذلك الاقتراح لا يبقى وجيها فحسب، بل إنه يزداد وجاهة. وتعتزم روسيا، خلال الأيام القليلة القادمة، أن تتخذ خطوات عملية بغية الاتفاق على هذا القرار في مجلس الأمن. وينبغي أن يساعد اعتماد القرار في تنفيذ خريطة الطريق، بغية تحقيق التسوية السلمية التي لا بديل لها للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

وروسيا بالتنسيق مع شركائها في المجموعة الرباعية، ستواصل، في سياق مجلس الأمن وبالترافق مع الأطراف المهتمة الأخرى، بذل جهودها النشطة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط، واضعة نصب عينيها أن جميع المسائل مرتبطة ارتباطا جوهريا.

السيد ميمون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشكركم على تنظيم هذه الدورة الاستثنائية. ومن المهم للجمعية العامة أن تتدبر الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية، وخاصة بناء الجدار العازل ومواصلة أنشطة الاستيطان، الأمر الذي يمثل تحديا خطيرا لجهود السلام في الشرق الأوسط. وتؤيد باكستان البيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

خلال المناقشة العامة في مجلس الأمن في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أكدت باكستان على معارضتها لبناء الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونؤمن بأن الجدار غير قانوني؛ وله عواقب إنسانية وخيمة، ويؤدي إلى تقويض عملية السلام بشكل خطير.

ويجري بناء الجدار العازل في انتهاك واضح للقانون الدولي ولالتزامات إسرائيل بموجب الاتفاقات الثنائية والدولية. ولا يتبع الجدار ما يسمى بـ ''الخط الأخضر''، كما أنه يمتد في عمق الأراضي الفلسطينية. ولذلك، فهو يخالف المبدأ الأساسي للقانون الدولي، الذي يعتبر الاستيلاء على الأراضي باستعمال القوة غير قانوني. وهذا المبدأ، المنبثق من الميثاق، مبين أيضا في القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن فضلا عن الاتفاقات الدولية الأخرى بشأن الشرق الأوسط.

لقد وصف المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، جون دوغارد، الموقف القانوني في تقريره الأخير، كما يلي:

> ''وتجتمع في هذا الجدار جميع خصائص البناء الدائم. وكونه يشمل في نطاقه نصف المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية يشير إلى أن الغرض منه هو زيادة تعزيز موقف المستوطنين. وتشير الأدلة بقوة إلى أن إسرائيل عازمة على إيجاد حقائق على الأرض هي بمثابة ضم فعلي. وهذا النوع من الضم المعروف بالغزو في القانون الدولي محظور في ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة''. (E/CN.4/2004/6)

وبالإضافة إلى ذلك، ينص الاتفاق المؤقت المتعلق بالضفة بالغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٥ على أن يمتنع الطرفان عن ''تغيير الأوضاع على الأرض في الضفة الغربية وقطاع غزة لحين التوصل إلى نتيجة المفاوضات على الوضع النهائي'' وعلى أن ''سلامة ووضع'' أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ''سيتم المحافظة عليها خلال الفترة المؤقتة''. والجدار الذي يجري بناؤه يخرق هذه الأحكام خرقا واضحا وبالتالي لا بد من وقف بنائه.

كما أن بناء الجدار لا يتوافق مع التزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وتنص خريطة الطريق، في جملة أمور، على أن تقوم إسرائيل بـ ''تجميد جميع النشاطات

الاستيطانية، وفقا لتقرير ميتشيل''، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات. ومن الواضح أنه عوضا عن التجميد، فإن الجدار سييسر المزيد من نمو المستوطنات غير القانونية في الأراضي المحتلة.

ويدفع بحجج أن الجدار ضروري لمكافحة الإرهاب ولتعزيز الأمن. هذه الحجج لا يمكن الدفاع عنها. والحقيقة أن هذا يعطي دليلا إضافيا على كيفية إساءة استعمال البعض لمكافحة الإرهاب بالترويج لأهداف أخرى في نزاعاتهم القديمة. ومن الواضح أن الأمن لا يتعزز بإقامة الجدار. وعوضا عن ذلك، فإن الأمن يتحقق بإنهاء الاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية – التي تبقى السبب الجذري للتوتر والنزاع في الشرق الأوسط.

والمجتمع الدولي يشعر بالقلق، وهو على صواب، حيال التبعة الإنسانية للجدار العازل. وبغية الحصول على الأرض التي يبنى عليها الجدار، تم مصادرة الأملاك الفلسطينية الخاصة بموجب أوامر عسكرية. واحتسب المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان أن أكثر من ٢١٠ ٠٠٠ فلسطيني سيتضررون من جراء هذا الجدار.

وتشير التقارير إلى أن الصور المأخوذة بواسطة السواتل للمسار الذي يتبعه الجدار تبين أن ٤٥ في المائة من مصادر المياه الفلسطينية و ٤٠ في المائة من الأراضي الزراعية الفلسطينية ستكون في الجانب الإسرائيلي للجدار، كما سيتعين على ٣٠ في المائة من الفلسطينيين أن يعيشوا في جيوب منعزلة في الجانب الإسرائيلي. وكما لاحظ أحد المراقبين، فإن الجدار سيفصل الأطفال عن مدارسهم والنساء عن المرافق العصرية لطب التوليد والعمال عن مواقع عملهم والمجتمعات المحلية عن مقابرها.

ويؤدي الجدار الفاصل إلى تقويض آفاق التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وفي إحاطة إعلامية قدمها المقرر الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام، السيد رود – لارسن، إلى مجلس الأمن في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، حدد رود – لارسن النتائج كما يلي:

> ''ورغم كل الدعوات الموجهة من المجموعة الرباعية، واصلت الحكومة الإسرائيلية بإصرار بناء هذا السور. وهو يجعل إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء أكثر صعوبة والأمل في تحقيق السلام أكثر بعدا، ويقوض جهود أي رئيس وزراء فلسطيني لحشد الدعم الشعبي''. (S/PV.4824)

وجاء في بيان أصدره الأعضاء الرئيسيون في اللجنة الرباعية عقب اجتماعهم في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أنهم

> ''يلاحظون بقلق عميق أن الطريق الفعلية والمقترحة التي تبني عليها إسرائيل جدارا في الضفة الغربية، لا سيما بما يترتب عليها من مصادرة لأراض فلسطينية، تشل حركة الناس والبضائع، وتقوض ثقة الفلسطينيين في خريطة الطريق لأنها تحكم مسبقا، فيما يبدو، على الحدود النهائية لأي دولة فلسطينية مستقبلا''. (S/2003/951)

وفي وقت سابق، وصف الأمين العام للأمم المتحدة الجدار العازل والمستوطنات بوصفها عوائق خطيرة في سبيل تحقيق الحل القائم على دولتين.

ويقع على المجتمع الدولي التزام بمنع الضم غير القانوني للأرض الفلسطينية. ولا شك أن من شأن الجدار العازل، إذا اكتمل بناؤه، أن يبطل إمكانية قيام دولة فلسطينية متصلة قادرة على البقاء. وعليه، لا بد من إقناع حكومة إسرائيل بأن توقف، بناء الجدار العازل، الذي نعرب عن استيائنا منه، وأن تهدم ما بني منه.

وتؤمن باكستان بأن على المجتمع الدولي أيضا التزاما بتشجيع تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وخطة السلام التي قدمها ولي العهد الأمير عبد الله. ولدينا جميعا مصلحة في وقف أعمال العنف واستعادة الحياة الطبيعية وإحياء عملية السلام. ولا يمكننا النهوض برؤية الدولتين – إسرائيل وفلسطين – اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها، إلا بالتنفيذ الصادق لخريطة الطريق.

وبالتالي فإننا نؤيد مشروع القرار المعروض للبت فيه اليوم.

السيد شيرفاني (الهند) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة، للنظر في مسألة ذات أهمية ومغزى لأعضاء الجمعية العامة.

قبل أقل من أربعة أشهر فقط وقع اتفاق، في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية من مواقع متفق عليها في قطاع غزة وبيت لحم، مما أنعش الآمال في تنفيذ خريطة الطريق التي بلورتها المجموعة الرباعية والتي تفضي إلى تسوية دائمة للصراع، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وساد سلام وهدوء نسبيان بضعة أسابيع، وسرعان ما حل محلهما، ويا للأسف، عودة مشؤومة لدورة العنف والانتقام التي اعتدنا مشاهدتها في الشرق الأوسط.

وفي الأسبوع الماضي فقط لقي ثلاثة أفراد من قافلة دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية حتفهم في غزة، أثناء هجوم إرهابي. ونحن ندين ذلك الهجوم، ونقدم تعازينا لأسر الضحايا ولحكومة الولايات المتحدة. ونثني على السلطات الفلسطينية لسرعة تصرفها، ومحاولتها تعقب المشتبه فيهم لمحاسبتهم، ونثق بأن تلك الجهود ستسفر عن نتائج محققة.

ومن دواعي الأسف أن بعض الإجراءات التي اتخذتها حكومة إسرائيل مؤخرا ليست في صالح قضية السلام. فالهجوم الجوي الذي وقع على الأراضي السورية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أذكى لهيب التوترات في منطقة متوترة أصلا. ونحن نشجب بشدة ذلك الهجوم وانتهاك سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وردا على ذلك الهجوم، أكد الأمين العام أنه قلق بصفة خاصة من أن يؤدي هذا التصعيد الإضافي لحالة متوترة وصعبة في الأساس، إلى توسيع نطاق الصراعات الحالية ف الشرق الأوسط وزيادة تهديد سلام المنطقة وأمنها.

كما شهدت الأسابيع القليلة الماضية تصعيدا في الأنشطة العسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وأسفرت العمليات الأخيرة لقوات الدفاع الإسرائيلية في غزة عن مقتل ١٤ فلسطينيا وتشريد ١ ٤٠٠ كما تفيد التقارير.

والقضية المطروحة اليوم تتعلق بإجراءات إسرائيل لبناء جدار في الأراضي المحتلة. ومع أننا نفهم حق الدول المشروع في الدفاع النفسي، فلا يمكن تبرير قرار إسرائيل الانفرادي ببناء جدار أمني في أراضي محتلة. والأهم من ذلك، أن إصرار إسرائيل على مواصلة بناء الجدار الأمني يمكن أن يفسر، على نطاق واسع، بأنه محاولة لاستباق نتائج أية مفاوضات تجري بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن الوضع النهائي على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، حسبما تدعو إليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وعلى إسرائيل، قبل أن تتمادى في تنفيذ خططها، أن تضع في اعتبارها أيضا النتائج الإنسانية المترتبة على إجراءاتها الانفرادية بالنسبة للفلسطينيين المتضررين. إن بناء ذلك الجدار من شأنه التعدي على الأراضي الفلسطينية،

وضم مناطق زراعية، وتدمير المساكن، وتشتيت الأسر. وتلك إجراءات لن تؤدي إلا إلى زيادة الإحساس باليأس والإحباط بين الفلسطينيين، وتفاقم وضع متدهور أصلا بسبب ضروب المشقة والمعاناة الناجمة عن تطبيق نظام من الحصار والمتاريس. ونطالب إسرائيل بالتوقف عن إقامة أي بناء من هذا القبيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن الطريق إلى السلام كثيرا ما يكون وعرا، ومع ذلك لا بد من تحمل مشقته خدمة لمصلحة شعوب المنطقة، ومصلحة السلام والوئام الدوليين. ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يتراخى في جهوده لتشجيع عملية السلام، بغض النظر عما قد يعترضها من عقبات. وقد كتب أحد مشاهير الكتاب في عموده مؤخرا، ”إذا لم تتحسن حالة الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين فإنها ستمضي، شيئا فشيئا، من سيئ إلى أسوأ“.

وعلى عاتق جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة تقع مسؤولية المساعدة في مهمة البناء على مكاسب أوسلو ومدريد، والحث على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي أكد، للمرة الأولى، رؤيا منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

والهند تؤيد خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، باعتبارها العملية الناجعة الوحيدة التي يمكن أن تؤدي إلى حل سلمي للصراع. ونحن على اقتناع بأن الحاجة العاجلة التي تقتضيها الساعة هي أن تثابر الأطراف المعنية، وأعضاء المجموعة الرباعية، والمجتمع الدولي، على العمل. وهذا هو أفضل سبيل للخروج من هذا المأزق.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين الطلب المقدم من جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز باستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. كما نود أن نتوجه إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة التي أتت في أنسب وقت.

في الآونة الأخيرة تصاعد العنف مرة أخرى في الشرق الأوسط. والصين يساورها عميق القلق والانزعاج إزاء التطورات الجديدة. ومن المؤسف، في ظل هذه الظروف، أن الحكومة الإسرائيلية قررت الاستمرار في بناء الجدار الفاصل وتوسيع المستوطنات. والتفسير الذي قدمته الحكومة الإسرائيلية – وأعني تعللها بأسباب أمنية – غير مقنع.

وفي اعتقادنا أن قضية فلسطين تكمن في لب مشكلة الشرق الأوسط، وأن جوهرها هو عدم استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة، بما فيها حقه في إقامة دولته. أما السبب الجذري للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني الحالي، فهو الافتقار الشديد إلى الثقة المتبادلة، الذي يؤدي إلى حلقة مفرغة من العنف والعنف المضاد. إن الهدف النهائي من البحث عن حلول لقضية الشرق الأوسط هو تحقيق التعايش السلمي بين كل بلدان المنطقة. والجدار الفاصل لا يمكن، قطعا، أن يحل المشاكل الأمنية لإسرائيل. بل الواقع إنه سيسهم في تعميق العداء المتبادل والكراهية، والابتعاد عن هدف التعايش السلمي بين بلدان الشرق الأوسط. ويبين تاريخ السنوات الخمسين أو أكثر الماضية أن التفاوض السياسي هو الطريق الوحيد إلى الاستقرار الطويل الأجل في تلك المنطقة.

وفي الوقت الراهن، تواجه محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية تحديات خطيرة. ونحن نناشد كل الأطراف المعنية أن تعتمد نهجا يركز على المدى الطويل، وأن تمارس ضبط النفس وأن تتخذ تدابير عملية لتجنب أية أعمال متطرفة، بغية تهيئة ظروف مواتية لتخفيف حدة التوترات ولاستئناف محادثات السلام.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي – وعلى وجه الخصوص الآلية الرباعية – مواصلة ودعم الجهود لتعزيز السلام وبدء تنفيذ خارطة الطريق مرة أخرى بأسرع وقت ممكن. والصين، باعتبارها عضوا دائما بمجلس الأمن، مستعدة للعمل مع بقية المجتمع الدولي ومواصلة المساهمة بنصيبها لتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد تشيديوسيكو (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن تأييد زمبابوي للبيان الذي أدلت به ماليزيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وزمبابوي، باعتبارها عضوا بلجنة فلسطين بحركة عدم الانحياز، تشعر بالامتنان لكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير المشروعة في القدس الشرقية المحتلة وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونحن نأمل أن تساعد هذه المناقشة الجهود المبذولة لإحلال السلام في الشرق الأوسط وأن تدفع قدما بجدول أعمالنا للنهوض بالسلم والأمن.

إن تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ (E/CN.4/2004/6) يبين بوضوح معاناة الشعب الفلسطيني. وهذه الحالة تثير قلقنا البالغ حيث نشهد يوميا مستويات غير مقبولة من العنف والإرهاب وتدمير الممتلكات على يد إسرائيل ضد الفلسطينيين الأبرياء من النساء والأطفال والرجال.

وبينما نعترف بحق كل أمة، بما في ذلك إسرائيل، في الدفاع عن النفس، ندين أعمال القتل الطائشة وتفجير القنابل وإساءة استعمال ذلك البلد لجبروته العسكري. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تسمح لهذه الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بأن تستمر بدون فتور. ونتفق مع المقرر الخاص على أنه يجب وضع حد لانتهاك حقوق الإنسان تحت اسم مكافحة الإرهاب. ومن المهم أيضا أن يتحقق توازن بين احترام حقوق الإنسان والمصالح الأمنية.

إننا نشعر بقلق لأن إسرائيل لا تزال تواصل بناء جدار يفصلها عن الضفة الغربية في تجاهل صارخ للفقرة ٤ من المادة الثانية، والفقرة ٢ من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، وفي انتهاك للمادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر ضم دولة محتلة لكل الأراضي المحتلة أو لجزء منها. وإن المادة ٣٣ من نفس الاتفاقية تحظر العقاب الجماعي للأفراد المحميين.

لقد أسفر بناء الجدار، الذي يتجاهل الشواغل المشروعة للشعب الفلسطيني، عن مصادرة أراض فلسطينية، وتدمير سبل معيشة الفلسطينيين وضم أراضيهم. وقد قُطع الاتصال بين الناس ومزارعهم ومواقع عملهم ومدارسهم ومنشآتهم الصحية وسائر خدماتهم الاجتماعية.

السيناريو السالف الذكر لا يساعد جهود السلام؛ وإنما، بدلا من ذلك، يدمرها. وهو يقوّض أيضا قيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة. لذلك من المهم للأمم المتحدة والعناصر الدولية الفاعلة الأخرى أن تتخذ فورا تدابير محددة لكفالة إنهاء غطرسة القوة وانعدام المبادئ الأخلاقية اللذين تمثلهما الأعمال الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

وهذا هام لضمان إمكانية تحقيق السلام والتوصل إلى تسوية سلمية قائمة على وجود دولتين – إسرائيل وفلسطين. ونحن نحث الجمعية العامة على المساعدة في هذه العملية. وفي الختام نأمل أن تعتمد هذه الجمعية مشروعي القرارين المعروضين علينا فتبعث برسالة قوية بأن المجتمع الدولي لديه الإرادة ليسمي الأشياء بأسمائها. إن بناء الجدار العازل ليس سوى حيلة توسعية.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وإن البلدان المنضمة إلى الاتحاد إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، والبلدان المنتسبة بلغاريا، وتركيا، ورومانيا تعلن تأييدها لهذا البيان.

الاتحاد الأوروبي ملتزم بثبات بالهدف الواضح الخاص بدولتين – إسرائيل ودولة فلسطين الديمقراطية القادرة على البقاء – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، في إطار سلام شامل في الشرق الأوسط، كما هو مذكور في خارطة الطريق.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق العميق إزاء الحالة في المنطقة، وقد لاحظ أنه، بالرغم من التأييد الذي قدمه المجتمع الدولي للسعي إلى حل عادل دائم، فإن الأطراف المعنية لم تبذل جهدا كافيا لانتهاز فرصة السلام التي وفرتها خارطة الطريق، التي أكدها البيان الوزاري الأخير للفريق الرباعي الصادر يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر. وعلى العكس من ذلك، ما فتئ العنف المتصاعد يسبب معاناة وموتا إضافيين للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، على حد سواء، ويعرّض الأمن في المنطقة وفيما وراءها للخطر.

لذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي كلا الطرفين – إسرائيل والسلطة الفلسطينية – إلى الارتقاء إلى مستوى الالتزامات التي تعهدتا بها في مؤتمر قمة العقبة يوم ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

ويحث الاتحاد الأوروبي كل الأطراف في المنطقة على أن تنفذ فورا سياسات مواتية للحوار والمفاوضات. وعلاقة الاتحاد الأوروبي مع الذين يتخذون خطوات على عكس ذلك ستتأثر لا محالة بذلك السلوك.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالمبادرات التي يتقدم بها المجتمع المدني على كلا الجانبين، كما أنه مستعد لمواصلة المساعدة في الجهد المبذول لتعزيز التقارب وبناء الثقة والبحث عن سلام دائم.

ويدين الاتحاد الأوروبي بقوة تكثيف الاعتداءات الانتحارية وأعمال العنف الأخرى التي وقعت خلال الأسابيع القليلة الماضية، ويدعو كل الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل مثير من شأنه أن يزيد تصعيد التوتر. ويدين الاتحاد الأوروبي بقوة الاعتداء الإرهابي الخسيس الذي أودى بأرواح ثلاثة من مواطني الولايات المتحدة بالقرب من نقطة تفتيش إريتز في قطاع غزة يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، ويعرب عن تعازيه للأسر المصابة. ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن يقدم مرتكبوه للعدالة.

إن الاعتداءات الإرهابية التي ترتكب ضد إسرائيل ليس لها مبرر من أي نوع. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أن الكفاح ضد الإرهاب بكل أشكاله من أولويات الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي كله أيضا، وأن من واجب كل البلدان، وعلى وجه الخصوص دول المنطقة، أن تتعاون تعاونا نشطا في الكفاح ضد الإرهاب، وأن تمتنع عن تقديم كل أنواع الدعم، المباشر وغير المباشر، إلى المنظمات الإرهابية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى أنه يجب على السلطة الفلسطينية أن تدلل بشكل ملموس على عزمها في الكفاح ضد العنف المتطرف، ويحث السلطة الفلسطينية ورئيسها على اتخاذ خطوات فورية حازمة لوضع كل الخدمات الأمنية الفلسطينية تحت السيطرة الواضحة لرئيس وزراء ووزير داخلية مفوضين بالسلطات الواجبة، وعلى مواجهة مدبري الهجمات الإرهابية فرادى وجماعات.

ويسلم الاتحاد الأوروبي بحق إسرائيل في حماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية. ويحث حكومة إسرائيل على أن تبذل أقصى جهد في ممارستها هذا الحق لتجنب إحداث الخسائر بين المدنيين، وعلى أن تحجم عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يزيد محنة الشعب الفلسطيني تفاقما من الناحيتين الإنسانية والاقتصادية. كما يدعو إسرائيل إلى الإقلاع عن أي تدابير للعقاب لا تتمشى مع القانون الدولي، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القانون.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق خاص إزاء المسار المرسوم لما يسمى بالسور الأمني في الضفة الغربية المحتلة. فخروج المسار المتوخى عن الخط الأخضر يمكن أن يقرر نتيجة المفاوضات المقبلة وأن يجعل الحل المستند إلى وجود دولتين مستحيل التنفيذ من الوجهة المادية. ومن شأنه أن يسبب مزيدا من المشقة الإنسانية والاقتصادية للفلسطينيين. إذ يجري عزل آلاف الفلسطينيين غرب السور عن الخدمات الأساسية في الضفة الغربية، بينما يُحرم الفلسطينيون شرقي السور من سبل الوصول إلى الأرض ومصادر المياه.

ويهيب الاتحاد الأوروبي بإسرائيل أن ترجع عن سياستها الاستيطانية وأن تفكك المستوطنات التي بنيت بعد آذار/مارس ٢٠٠١.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا تصميمه على المساهمة في جميع أوجه تنفيذ خارطة الطريق، ويشدد على الأهمية والإلحاح اللذين يتسم بهما إنشاء آلية طرف ثالث للرصد تتمتع بالمصداقية والفعالية.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): في الأسبوع الماضي أجرى مجلس الأمن تصويتا على مشروع قرار مماثل تقريبا لأحد النصين المعروضين على الجمعية اليوم. وكما تعلمون، سيدي، عارض وفدي مشروع القرار المذكور، وامتنعت أربعة وفود أخرى عن التصويت عليه. وكانت الولايات المتحدة على استعداد للدخول في مناقشة لمشروع القرار، غير أن التعجل في طلب إجراء التصويت على الفور يوم الثلاثاء حال للأسف دون إجراء مزيد من المناقشة. وما برح موقفنا واضحا للغاية بشأن مشاريع القرارات الأحادية الجانب سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة. فهي غير مقبولة ما لم تأخذ بعين الاعتبار الحالة الأمنية المعقدة على أرض الواقع وتتضمن إدانة للتفجيرات الانتحارية والجماعات التي ترتكبها.

وقد قتل ثلاثة أمريكيين في الأسبوع الماضي بالذات خارج مخيم للاجئين في قطاع غزة، وأشكر من أعربوا عن تعازيهم للأسر في بياناتهم. وكان هؤلاء الموظفون التابعون لحكومة الولايات المتحدة يرافقون بعض ملحقين ثقافيين في طريقهم لإجراء مقابلة مع بعض الأكاديميين الفلسطينيين الذين تقدموا للحصول على منح فولبرايت للدراسة أو التدريس في الولايات المتحدة. وأدان الرئيس بوش بأشد لهجة ذلك العمل الآثم من أعمال الإرهاب الموجه ضد الأمريكيين في غزة. وقال إن السلطات الفلسطينية كان ينبغي أن تتصرف منذ وقت بعيد لمكافحة الإرهاب بأشكاله كافة. ذلك أن الفشل في إنشاء قوة أمن فلسطينية فعالة مكرسة لمكافحة الإرهاب ما زال يؤدي لإزهاق الأرواح. وجاء فيما قاله أيضا: ”وهذا مثال آخر يبين كيف أن الإرهابيين أعداء لتقدم الشعب الفلسطيني وتمتعه بالفرص المتاحة“.

وفي رأينا أن أي قرار بشأن السياج يجب أن يراعي الصورة على اتساعها، أي الحالة الأمنية الراهنة، بما في ذلك الهجمات الإرهابية المدمرة. ونعترض كذلك على طلب فتوى من محكمة العدل الدولية، فهذا تحرك لن يؤدي في رأينا إلا إلى تعقيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق الحل

القائم على وجود دولتين. ولا بد من أن يأتي حل الصراع من خلال تسوية تفاوضية، على النحو المطلوب في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). أما إدخال جهة فاعلة جديدة كمحكمة العدل الدولية في عملية السلام فلن يؤدي إلا إلى تعقيد الأمور والمخاطرة بتسييس هذه المحكمة. ولن ينهض بقدرة المحكمة على الإسهام في الأمن العالمي أو احترام سيادة القانون.

ونحن من جانبنا، في الولايات المتحدة، سنواصل بالتضافر مع الشركاء في المجموعة الرباعية، العمل في سبيل تنفيذ رؤية الرئيس بوش المتمثلة في الحل المستند إلى دولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، على النحو المحدد في خارطة الطريق. ولا نزال على التزامنا بخارطة الطريق، بوصفها طريق التقدم صوب الهدف المتمثل في أن يعيش الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني، جنبا إلى جنب في سلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد لماني (منظمة المؤتمر الإسلامي): السيد الرئيس، أود بداية أن أعرب لكم عن تقديرنا وشكرنا العميق على استجابتكم السريعة لطلب استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. وكان يحدونا الأمل أن يتخذ مجلس الأمن يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر الماضي إجراء محددا وملزما لمنع الحكومة الإسرائيلية من المضي في بناء الجدار التوسعي. إلا أن استخدام حق النقض حال، للأسف الشديد، دون ذلك.

في حين يظل تشييد المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تجسيدا واضحا لسياسات إسرائيل الاستعمارية، اتخذت عمليات التوسع شكلا مختلفا خلال عام ٢٠٠٢ عندما قررت إسرائيل بناء ما يسمى ''بالجدار الأمني'' في الضفة الغربية المحتلة، إمعانا منها في مواصلة هذه السياسات غير المشروعة.

ويشكل بناء الجدار الفاصل العنصري في داخل الأراضي الفلسطينية انتهاكا فاضحا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، حيث يسعى إلى إحداث تغيير فعلي لسلامة أراضي الضفة الغربية وتحقيق ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة بفرض الأمر الواقع. ومن شأن الجدار أن يؤدي إلى تفتيت الضفة الغربية إلى مئات الكيانات الصغيرة والمنفصلة التي لا يمكن أن تعتمد على نفسها والتي هي أكثر شبها بالسجون الصغيرة المنفصلة والمفتوحة والمحاطة بنقاط التفتيش والحواجز العسكرية والمستوطنات الإسرائيلية. وبالتالي تنطبق على هذه السياسة التي تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين كل معايير جريمة الفصل العنصري كما حددت في اتفاقية عام ١٩٧٦ الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.

وفي ورقة موقف بشأن الجدار مؤرخة نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ذكر مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ''بتسيليم'':

> ''إن التجربة السابقة دلت على أن إسرائيل قد استغلت قدرتها على تقييد حركة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بغية تحقيق أهداف محرمة وأنها كانت مدفوعة باعتبارات لا صلة لها بأمنها. وأنه من المعقول افتراض أن الجدار العازل، شأنه في ذلك شأن حالة المستوطنات، سيصبح حقيقة دائمة لدعم مطالبة إسرائيل في المستقبل بضم الأراضي''.

وإلى جانب العواقب الوخيمة للجدار الفاصل على الشعب الفلسطيني، فلقد أصدر رؤساء الكنائس المسيحية في القدس بيانا في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣ أكدوا فيه أن

عواقب الجدار العازل المقترح حول بيت لحم سيلحق أضرارا بالغة بالطائفة المسيحية، وذلك، على أقل تقدير، بسبب الأثر النفسي على الحياة اليومية. وأن هذه الطائفة ستعزل عقب حرمانها من حرية الوصول إلى الأرض وحرية الحركة. كما أن زيارات الحجاج للمدينة ستعاق بدرجة أكبر.

وفي البيان الختامي الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في بوتراجايا بماليزيا يومي ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، طالب ملوك ورؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في المنظمة المجتمع الدولي بإجبار إسرائيل على وقف بناء وإزالة الجدار العنصري الذي ينتهك الأراضي الفلسطينية ويحولها إلى بانتوستانات، ويفرض واقعا سياسيا جائرا يؤدي إلى مزيد من التدهور في الأوضاع في المنطقة.

من الواضح أن إسرائيل، قوة الاحتلال، أخفقت بشكل قاطع ومستمر في التقيد بالتزاماتها تجاه السكان المدنيين الفلسطينيين وفقا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وسادت هذه الحالة طوال السنوات الست والثلاثين الماضية، ولكن الانتهاكات والخروقات أخذت منعطفا خطيرا منذ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠.

إن الحماية التي تمنح لإسرائيل وإعطاءها الضوء الأخضر ما هو إلا بمثابة تشجيع لها لارتكاب المزيد من الانتهاكات لاتفاقيات جنيف وقواعد لاهاي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولقد طالبنا باستمرار بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني كآلية للإنفاذ وخطوة أولى نحو انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإنهاء الاحتلال. ونحن نكرر هذه المطالبة. وإزاء العنف المتصاعد الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين في كل أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، أصبح توفير هذه الحماية أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

إن إخفاق المجتمع الدولي في التعاطي بجدية وحزم مع الوضع الخطير المتدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة إنما يؤدي إلى استمرار العنف والدمار وإراقة المزيد من الدماء. كما أنه سيسمح لإسرائيل بمواصلة بنائها للجدار التوسعي والمضي في سياساتها الاستيطانية، وبإدامة احتلالها غير المشروع للأراضي الفلسطينية والعربية.

إن المخرج الوحيد هو أن يجبر المجتمع الدولي إسرائيل على وقف حملتها العسكرية الجائرة واللاإنسانية ضد الشعب الفلسطيني، وإنهاء سياساتها الاستيطانية الاستعمارية، وإزالة الجدار التوسعي، والعودة إلى طاولة المفاوضات.

ونعيد التأكيد هنا على أن السبب الجذري للصراع الحالي في المنطقة هو الاحتلال العسكري الإسرائيلي غير المشروع والمستمر منذ عام ١٩٦٧ للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى. وإن إنهاء هذا الاحتلال هو السبيل الوحيد لتسوية هذا الصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر المراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. وكما ذكر من قبل، معروض على الجمعية العامة، فيما يتعلق بهذا البند، مشروعا قرارين صدرا بوصفهما الوثيقتين A/ES-10/L.13 و A/ES-10/L.14. وبناء على طلب مقدمي مشروعي القرارين ستواصل الجمعية العامة نظرها في هذا البند غدا، الساعة ١٥/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.